

Distr.
GENERALA/39/154
E/1984/46
28 March 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (ز) من القائمة الأولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التعاون
الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت**
التعاون والتنسيق الدوليان في اطار
منظومة الأمم المتحدة

تحليل الولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة
والمشاكل التي تنص على لها المنظومة ، في مجال
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	أولا - مقدمة
٣	٢-٢١	ثانيا - أصول فكرة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢١	٢٢-٤٩	ثالثا - ولايات منظومة الأمم المتحدة
٣٦	٥٠-٩٦	رابعا - اطار لتحليل أنشطة منظومة الأمم المتحدة
٥٦	٩٧-١٠٨	خامسا - نتائج وتوصيات

. A/39/50 *

. ١٠١/١٩٨٤ انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي **

أولا - مقدمة

١- قررت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في عام ١٩٨٢ أن يكون مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية موضوع تحليل برنامجي على نطاق المنظومة في دورتها الخامسة والعشرين المقرر عقدها في عام ١٩٨٥ (١). وقد أعد هذا التقرير بناء على مقرر اللجنة الذي صدر فيما بعد في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في عام ١٩٨٣ والداعي الى النظر في اجراء تحليل لولايات منظومة الامم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كأساس لاعداد التحليل (٢). وفي وقت لاحق اوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ بأن يقدم هذا التقرير الاولي الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ورجا من الامين العام ان يضمن ان هذا التحليل البرنامجي الشامل للمنظمات سيضطلع به مع ايلاء المراعاة الواجبة للدعم الذي تقدمه منظومة الامم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج عمل كراكاس (٣) وفقا للولايات التي اعتمدها مؤسسات الامم المتحدة. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٣٨ باء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ قرار المجلس ٥٠/١٩٨٣ ورجت من المجلس وكذلك لجنة البرنامج والتنسيق النظر في التقرير الأولي.

ثانيا - أصول فكرة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٢- ان اعظم المنجزات التي تمت خلال السنوات المنصرمة منذ انشاء الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ هو استقلال عدد كبير من الشعوب والامم من السيطرة الاستعمارية والاجنبية ، مما اتاح لها ان تحتل مكانها الشرعي في مجتمع الشعوب الحرة . بيد انه كان هناك وعي متزايد بأن الاستقلال السياسي لم يصاحبه تقدم كاف نحو ازالة الشقة الاقتصادية المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد اصبحت الجهود الرامية لمعالجة هذه الحالة مجالا تركز فيه بصفة رئيسية الاهتمام الدولي ولاسيما من خلال اجهزة الامم المتحدة . وعبر الزمن كان هناك ادراك متزايد بأنه ينبغي التصدي للمشكلة بطريقة مترابطة منطقيا وشاملة مما ينعكس في عدد من الاحداث البارزة والمقررات . وفي اطار الامم المتحدة هذه كانت الاحداث والمقررات تشمل عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٤ وتحويله فيما بعد الى جهاز دائم تابع للجمعية العامة ، واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (٤) في عام ١٩٧٠ والقيام في عام ١٩٧٤ باعتماد الاعلان (٥) وبرنامج العمل (٦) المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٧) واعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ للقرار ٣٣٦٢ (د-٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (٢) في دورتها الاستثنائية السابعة وما تم في عام ١٩٨٥ من اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (٨) . ان كل هذه الاحداث والعمل المتصل بها هي العوامل التي كانت تحدد ، في مجموعها ، جدول اعمال المناقشة الاقتصادية على الصعيد الدولي وتضع مبادئ توجيهية واضحة للعمل في المستقبل .

٣- وان احد جوانب النظام الاقتصادي الدولي القائم هو استمرار النمط غير المتوازن للتنمية الاقتصادية والذي يظهر جزئيا في وجود انماط مشوهة في مجالات التجارة والنقل والاتصالات وتدفق المعلومات وفي الهياكل المؤسسية . فضلا عن ذلك تسيطر البلدان المتقدمة النمو ، اى الشمال ، على النظام النقدي والمالي الدولي الراهن . ويتضح بصورة متزايدة ان التنمية الحقيقية القائمة على اساس من الانصاف والتساوي في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون فيما بين الدول تتطلب اعادة توجيه النظام الاقتصادي الدولي والخروج به من النمط القائم وهو تبعية الجنوب .

ومن الواضح ، في هذا الاطار ، ان تنمية علاقات التعاون والعلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب يمكن ان يلعب دورا هاما .

٤- والى جانب التطورات داخل منظومة الامم المتحدة ظلت البلدان النامية لسنوات عديدة تشجع قيام تعاون فيما بينها على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والاقليمي . وعلى الصعيد العالمي هناك الآن مجموعتان رئيسيتان : مجموعة ال ٧٧ وهي مجموعة ذات قاعدة عريضة من البلدان النامية تشكلت في الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في عام ١٩٦٤ واصبحت أداة رئيسية لعضائها لصياغة وتنسيق مواقفهم في مختلف المحافل الدولية . اما حركة بلدان عدم الانحياز فترجع جذورها الى المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي عقد في باندونج في عام ١٩٥٥ . وتعقد هذه الحركة مؤتمرات قمة بطريقة منتظمة كما تعقد اجتماعات على مستوى أدنى ؛ وهي تعمل على تشجيع التعاون والتضامن فيما بين اعضائها والبلدان النامية الأخرى في المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك .

٥- ويتزايد الاعتراف بأهمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كأداة رئيسية للتنمية من خلال تشجيع الاعتماد الجماعي على الذات وخفض تبعية الجنوب وفي حين ان من الواضح ان الاضطلاع بانشطة تنطوي على تعاون اقتصادي وتقني فيما بين البلدان النامية كان يجري قبل ان يصبح هذا الموضوع محل تركيز رئيسي للاهتمام الدولي فقد شهد العقدان الاخيران التطور التدريجي للمفهوم . وعلى المستوى الحكومي الدولي العالمي جرى هذا التطور بطريقة متزامنة في مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظومة الامم المتحدة وفي نفس الوقت فان كل من هذه المجموعات على علم بعمل الأخرى وتتفاعل معه كما يتضح من الاشارات المرجعية الكثيرة في قراراتها واستنتاجاتها والسبب في ذلك هو ، الى حد ما ، ان عددا كبيرا من الدول يجمع بين العضوية فيها جميعا . وعلى سبيل المثال فقد كان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (مؤتمر القمة السابع) الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ يرى انه ينبغي التوفيق والتنسيق بين برنامج العمل الذي وضعته بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس الذي وضعته مجموعة ال ٧٧ حتى يعزز كل منهما الآخر (٩) .

٦- وفي اطار هذه العملية الواسعة للتطور المفاهيمي ينظر الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتباره عنصرا هاما في استراتيجية لتحقيق اعتماد البلدان النامية جماعيا على الذات بغية الاستفادة الكاملة من اوجه التكامل القائمة والمحتملة في اقتصاداتها وتعزيز التعاون والتضامن بهدف تشجيع تنميتها الاقتصادية وتسهيل

اجراء مفاوضات فعالة وهادفة مع البلدان المتقدمة النمو بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي حين انه ينظر الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية فانه لا يعتبر بديلاً للتعاون الاقتصادى وبين البلدان النامية والمتقدمة النمو كما انه لا يعتبر عاملاً يقلل من مسؤوليات البلدان المتقدمة النمو عن اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة مع البلدان النامية والمساهمة في تنميتها (١٠) .

٧- ينطوى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تقاسم الموارد والمهارات والقدرات التقنية بطريقة مدروسة وطوعية بين بلدين او اكثر من البلدان النامية بغية تحقيق منفعتها الفردية او المتبادلة ، وتقوم البلدان النامية ذاتها اساساً بدئاً وتنظيمه وادارته ؛ ويكون فيه التمويل وغيره من مدخلات المشروع المسؤولية الرئيسية للبلدان النامية ذاتها ، مع قيام المساهمات الآتية من البلدان المتقدمة النمو وبرنامج الامم المتحدة الانمائي او المصادر المتعددة الاطراف المماثلة الاخرى بدور مكمل وحفاز (١١) .

٨- والسند التشريعي لانشطة المنظومة في ميدان التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية مستمد الى حد كبير من النتائج التي خلص اليها عدد من الاجتماعات الرئيسية وما يتصل بها من اعلانات . ويرد في الجدول ١ عدد من هذه الاجتماعات والاعلانات حسب ترتيبها الزمني .

الجدول ١ - بعض الاجتماعات الرئيسية والاعلانات والمبادئ التوجيهية
في مجال السياسة العامة المتصلة بالتعاون الاقتصادي
والتقني فيما بين البلدان النامية

السنة	منظومة الام المتحدة	مجموعة السبعة والسبعين	حركة بلدان عدم الانحياز
١٩٦٢			اعلان القاهرة (المؤتمر المعني بمشاكل التنمية الاقتصادية)
١٩٦٣			مؤتمر القمة الثاني ، القاهرة
١٩٦٤	الاونكتاد (الدورة الاولى) جنيف		
١٩٦٥			
١٩٦٦			
١٩٦٧			
١٩٦٨	الاونكتاد (الدورة الثانية) نيودلهي		
١٩٦٩			
١٩٧٠	الاستراتيجية الانمائية الدولية لمعد الام المتحدة الانمائي الثاني		مؤتمر القمة الثالث ، لوساكا
١٩٧١		المؤتمر الوزاري الثاني ، ليمما	
١٩٧٢	الاونكتاد (الدورة الثالثة) سنتياغو		مؤتمر وزراء الخارجية ، جورجيتاون ،
١٩٧٣			مؤتمر القمة الرابع ، الجزائر
١٩٧٤	الاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظا - اقتصادي دولسي جديد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية		
١٩٧٥	اعلان وخطة عمل ليمما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (اليونيدو) قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي		مؤتمر وزراء الخارجية ، ليمما
١٩٧٦	الاونكتاد (الدورة الرابعة) نبروي الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فانكوفر	المؤتمر الوزاري الثالث ، مانيللا المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مكسيكوسيتي	مؤتمر القمة الخامس ، كولومبو

(يتبع)

.../...

الجدول ١ (تابع)

السنة	منظومة الامم المتحدة	مجموعة السبعة والسبعين	حركة بلدان عدم الانحياز
١٩٧٧	لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الاونكتاد)		
١٩٧٨	مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوينس آيرس المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأساسية ، ألما آتا (اليونيسيف / منظمة الصحة العالمية)		مؤتمر وزراء الخارجية ، بلغراد
١٩٧٩	لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الاونكتاد) الدورة الخامسة) مانيلا مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيينا المؤتمر العالمي للأصلا-الزراعي والتنمية الريفية ، روما (منظمة الاغذية والزراعة)	الاجتماع الوزاري الرابع ، أروشا	مؤتمر القمة السادس ، هافانا
١٩٨٠	الاستراتيجية الانمائية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث المؤتمر العام الثالث لليونسكو نيودلهي الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (الامم المتحدة الانمائي) لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الاونكتاد)		
١٩٨١	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي	المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية - كراكاس	

(يتبع)
٠٠/٠٠

السنة	منظومة الأمم المتحدة	مجموعة السبعة والسبعين	حركة بلدان عدم الانحياز
١٩٨٢	اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)		
١٩٨٣	الاونكتاد (الدورة السادسة) بلغراد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الاونكتاد)	المؤتمر الوزاري الخامس، بوينس آيرس	مؤتمر القمة السابع نيودلهي

الف - مجموعة السبعة والسبعين

٩ - كما ذكر أعلاه ، تشكلت مجموعة السبعة والسبعين في الدورة الاولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في عام ١٩٦٤ . وبعد ذلك ، اعتمدت مجموعة السبعة والسبعين ، في اجتماعها الوزاري الثالث المعقود في مانيتا في عام ١٩٧٦ ، برنامجا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (١٢) ، في سياق الاعمال التحضيرية للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقررت ان تعقد في مكسيكو سيتي مؤتمرا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بغرض توسيع البرنامج (١٣) . وفي سنة ١٩٧٩ ، اعتمدت المجموعة في اجتماعها الوزاري الرابع وكجزء من الاعمال التحضيرية للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج عمل اروشا للاعتماد الجماعي على الذات وإطار المفاوضات ، اللذين حددت فيهما اولوياتها في هذا المجال (١٤) . وفي سنة ١٩٨١ ، اعتمد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية برنامج عمل كراكاس (٣) . وبالإضافة الى عقد الاجتماعات الوزارية ، تستغل مجموعة السبعة والسبعين حضور ممثلها في الاجتماعات التي تعقد داخل منظومة الأمم المتحدة لتميز الجهود التي يبذلونها في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

١٠ - وكما ذكر أعلاه ايضا فقد رجا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ١٩٨٣ / ٥٠ من الأمين العام ان يضمن ان التحليل البرنامجي الشامل للمنظمات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية سيضطلع به مع ايلاء المراعاة الواجبة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج عمل كراكاس وفقا للولايات التي اعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ويقوم برنامج كراكاس على تطوير مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي جرى من قبل ، وخاصة برنامج اروشا . وهيكلا هذا البرنامج قطاعي ، ويشتمل على عدد من التوصيات المتعلقة بكل من القطاعات التي تم تحديدها ، وهي التجارة ، والتكنولوجيا ، والأغذية والزراعة ، والطاقة ، والمواد الخام ، والتمويل ، والتصنيع ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ويرد في الجدول ٢ موجز مختصر لهذه القطاعات . وتجدر الإشارة الى انه في الفرع المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، يجري التأكيد من جديد على اهمية هذا التعاون بوصفه أداة لتشجيع وتنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كما تؤكد مسن جديد التوصيات ذات الصلة في خطة عمل بونينس ايريس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٥) .

١١ - وحدد برنامج كراكاس اليات للتسيق والرصد واجراءات المتابعة والتقييم . وهبهد
بعمليات الاستعراض ورسم السياسات والمتابعة العامة الى لجنة حكومية د ولية للمتابعة
والتسيق ، تجتمع سنويا والى اجتماعات استعراض قطاعية تعقد مرة كل سنتين . وبالاضافة
الى ذلك فان الاجتماعات الوزارية السنوية لمجموعة السبعة والسبعين التي تعقد في بداية
الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تركز انتباهها ، والافضل ان يتسم
ذلك مرة كل سنتين ، على اجراء استعراض وتقييم دقيقين لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما
بين البلدان النامية . وعلى المستوى التشغيلي ، ستستخدم اليات مثل افرقة الخبراء
 واجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية ولجان العمل ومراكز البحث والتدريب الوطنية ذات النطاق
 المتعدد الجنسية .

١٢ - ورغم انه من الواضح ان برنامج عمل كراكاس موجه الى البلدان النامية ، فانه يتصل
 بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدد من النقاط . والتوصيات المختلفة اما انها تشير
 الى أنشطة أو ترتبط بأنشطة تفرطع بها منظومة الأمم المتحدة ، مثل نظم المعلومات التكنولوجية
 التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،
 وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة
 العالمية للملكية الفكرية ، والأعمال التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما
 يتعلق بإنشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، ونظام اليونيسكو
 للمشاورات . وبالاضافة الى ذلك ، يتوخى البرنامج الحصول على دعم منظومة الأمم المتحدة
 لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ويدعو مجموعة السبعة والسبعين الى
 أن تلتص اصدار المقررات المناسبة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى التي تكفل
 قيام هذه المنظمات بتخصيص جزء محدد من ميزانياتها لدعم برامج التعاون الاقتصادي فيما
 بين البلدان النامية .

الجدول ٢ - برنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر
الرفيع المستوى المعني بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
١٣-١٩ أيار/مايو ١٩٨١

القطاع	الاجراء الموصى به
التجارة	اتخاذ تدابير لتشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية بدء المفاوضات بنقطة وضع النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية اتخاذ تدابير لتشجيع مؤسسات التسويق المتعددة الجنسية اتخاذ تدابير للمساعدة على انشاء مؤسسات وطنية ومشاريع تجارية مشتركة وتحسين الاستفادة من القدرات الموجودة في ميدان الخدمات اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التجارة
التكنولوجيا	اتخاذ تدابير لتعزيز المؤسسات الوطنية ، ودون الإقليمية ، والاقليمية ، والاقليمية للتكنولوجيا ، والعلاقات بينها اتخاذ تدابير لتسهيل وزيادة تدفق التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية تشجيع حل المشاكل التكنولوجية المحددة عن طريق الجهود المشتركة وانشاء شبكات من المؤسسات العلمية والتكنولوجية اتخاذ تدابير لتشجيع تبادل المعلومات والخبرات في ميدان التكنولوجيا تشجيع التعاون في مجالات الابتكار التكنولوجي وفي البحث الذي يتناول التكنولوجيات المتقدمة اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون في تعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض مع مورد التكنولوجيا

(يتمتع)

.. / ..

الجدول ٢ - (تابع)

الإجراء الموصى به	القطاع
اتخاذ تدابير المتفليب على القيود على نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية	
اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون في البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة في مجال الطاقة	
تشجيع العمل التماثلي في مجال إنتاج الأغذية والزراعة	الاغذية والزراعة
تشجيع العمل التماثلي في مجال الأمن الغذائي	
تشجيع التعاون في سبيل إنتاج المدخلات الزراعية وتوريدها	
تشجيع التعاون في قطاع مصائد الأسماك	
تشجيع التعاون في إدارة الموارد الطبيعية	
تشجيع التعاون في البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا في مجال الأغذية والزراعة	
تشجيع التعاون في مجال التنمية الريفية ، بما في ذلك الإصلاح الزراعي والمشاركة الشعبية	
تشجيع العمل التماثلي في مجال التجارة	
التعاون في منح الأولوية لامدادات البلدان النامية من الطاقة ، بما في ذلك تبادل الطاقة بين البلدان النامية	الطاقة
التعاون في تقييم إمكانات الطاقة في البلدان النامية ، وفي الجهد المشترك لاستكشاف واستغلال مصادر إضافية للطاقة في البلدان النامية المستوردة للطاقة	
توسيع طاقات البلدان النامية في مجالات النقل والتكرير والتجهيز وغيرها من الأنشطة في المراحل التالية للإنتاج	

(يتبع)

.../...

الجدول ٢ (تابع)

القطاع	الاجراء الموصى به
	اقامة مؤسسات متعددة الجنسية في ميدان الطاقة والمعدات الانتاجية المتصلة بالطاقة تشجيع تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التعاون في تحسين الانتاجية في مجالات الحفر، وهندسة المستودعات، وتكنولوجيا تكرير المواد الهيدروكربونية التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تشجيع تبادل المعلومات والخبرات في قطاع الطاقة التعاون في تدريب القوى العاملة في جميع ميادين الطاقة اتخاذ اجراءات لمساندة الكفاح ضد الفصل والتمييز العنصريين
المواد الخام	التعاون في مجال منع تقلبات أسعار المواد الخام تشجيع التعاضد في تنمية موارد البلدان النامية من المواد الخام واستغلالها وتجهيزها التعاون في منح الأولوية لامدادات البلدان النامية من المواد الخام
التمويل	المساعدة في التخفيف من مشاكل موازين مدفوعات البلدان النامية تشجيع الدعم المالي من أجل التنمية
التصنيع	جمع ونشر المعلومات التعاون في اقامة مشاريع صناعية جديدة وفي تحديث الوحدات القائمة زيادة الطاقات الصناعية من خلال الجهود المشتركة التعاون في تنمية الموارد البشرية من أجل التصنيع

(يتبع)

.. / ..

الجدول ٢ (تابع)

القطاع	الاجراء الموصى به
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	الاستفادة على سبيل الاولوية من المهارات والغرض المتاحة في البلدان النامية
القيام بدراسة تستهدف وضع نموذج عقد يحدد شروط توظيف الخبراء من البلدان النامية	
زيادة التعاون والتنسيق بين النظم الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	
عقد اجتماع كل عامين لرؤساء وكالات التعاون التقني الوطنية في مجموعة السبعة والسبعين	

المصدر: A/36/333 و Corr.1 ، المرفق .

باء - حركة بلدان عدم الانحياز

- ١٣ - بحثت مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وقبلهما بحث المؤتمر الآسيوى - الافريقي الذى عقد في بانكوك عام ١٩٥٥ ، التعاون فيما بين الدول النامية ، بجانب مسائل أخرى ذات أهمية . فقد اعتمد مؤتمر القمة الثانى الذى عقد بالقاهرة في عام ١٩٦٤ توصيات بشأن التعاون الاقتصادى الدولى تشمل توصيات بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية طورت أكثر في مؤتمرات القمة اللاحقة التى عقدت في لوساكا في عام ١٩٧٠ وفي الجزائر في عام ١٩٧٣ وكولومبو في عام ١٩٧٦ وهافانا في عام ١٩٧٩ ونيودلهي في عام ١٩٨٣ ، بجانب سلسلة من الاجتماعات الوزارية والاجتماعات على المستوى العالمى . وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادى فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المنبثق من هذه الاجتماعات قد تم توسيعه بشكل كبير بمرور الوقت ويشمل الآن مجالات التعاون الثلاثة والعشرين الواردة في الجدول ٣ . وثمة تطور مفاهيمي هام هو التركيز على الاعتماد على الذات ، الذى أدخل في مؤتمر القمة الثالث الذى عقد في لوساكا .
- ١٤ - وفي الفترات الفاصلة بين مؤتمرات القمة يسند العمل في كل مجال على حدة الى بلدان منسقة محددة ، وتستخدم نتائج عملها بعد ذلك في التطوير التدريجى لبرنامج الحركة الذى يستعرض دوريا في اجتماعات رفيعة المستوى . ففي الفترة الفاصلة بين مؤتمري القمة السادس والسابع ، على سبيل المثال ، عقد ٤٦ اجتماعا غطت مختلف مجالات التعاون .

الجدول ٣ - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الذي اعتمده المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
٧ - ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ : مجالات التعاون

- ١ - المواد الخام
- ٢ - التجارة والنقل والصناعة
- ٣ - التعاون النقدي والمالي
- ٤ - التأمين
- ٥ - التنمية العلمية والتكنولوجية
- ٦ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية
- ٧ - الأغذية والزراعة
- ٨ - مصائد الأسماك
- ٩ - الصحة
- ١٠ - العمالة وتنمية الموارد البشرية
- ١١ - السياحة
- ١٢ - الشركات عبر الوطنية
- ١٣ - الرياضة
- ١٤ - نظام البحث والاعلام
- ١٥ - دور المرأة في التنمية
- ١٦ - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
- ١٧ - المواصلات السلكية واللاسلكية
- ١٨ - المشاريع العامة
- ١٩ - صندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ٢٠ - التعاون الدولي لأغراض التنمية

الجدول ٣ (تابع)

- ٢١ - الاسكان
 - ٢٢ - التعليم والثقافة
 - ٢٣ - توحيد المعايير ، والمقاييس ، ومراقبة الجودة
-

المصدر : Corr.1 و A/38/132 و 2 ، المرفق .

١٥ - وكما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه ، أكد مؤتمر القمة السابع (نيودلهي) من جديد اعتقاده بأن برنامج عمل بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس لمجموعة ال ٧٧ ينبغي أن يوفقا وينسقا ليعزز كل منهما الآخر . وفي هذا الصدد رحب المؤتمر بالجهود التي بذلها رؤساء حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ في نيويورك وأحاط علما ، مسج الاهتمام ، بتوصياتهم ، كما أنه " قرر أن يتولى الجهود الرامية الى التوفيق والتسيق بين برنامجي العمل مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز يساعده في ذلك الى أقصى حد ممكن المنسقون في مختلف مجالات التعاون وكذلك مجموعة ال ٧٧ في نيويورك " (١٦) .

جيم - تطور استجابة منظومة الأمم المتحدة

١٦ - بالنظر الى أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية متعدد التخصصات والأبعاد ، فإن هذا المجال يدخل في اختصاص العديد من الهيئات الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة ، ويرد فحص تفصيلي للولايات التي اعتمدها هذه الهيئات في الفصل الثاني أدناه .

١٧ - ويمكن لكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن ترجع الاهتمام بالتعاون فيما بين البلدان النامية الى نصوصها الدستورية الرئيسية التي تنادي بتعزيز هذا التعاون فيما بين الدول الأعضاء . وعلى الصعيد الاقليمي بوجه خاص ، أعطيت لجان الأمم المتحدة الاقليمية ولاية صريحة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الداخلة فسي اختصاص كل منها ، وانشأت عدة وكالات متخصصة أجهزة ومكاتب اقليمية بغرض مماثل .

١٨ - وبالإضافة الى الاحداث والقرارات الرئيسية المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه ، التي ساعدت على تعريف نهج المنظومة الشامل تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كان هناك عدد من الاحداث والقرارات الهامة المتخصصة التي ساعدت على تفصيل جوانب نهج المنظومة تجاه التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وهي تشمل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بالسكان الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤ ، الذي ركز على التعاون الاقليمي والدولي بشأن السكان ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي عقد في عام ١٩٧٥ ، الذي اعتمد اعلان وخطة عمل ليا بشأن التنمية الصناعية (١٧) ، بما في ذلك توصيات بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال التنمية الصناعية .

١٩ - وقد أدى القرار ٩٠ (رابعا) (١٨) بشأن الساطل المؤسسية الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الرابعة بنيروبي في عام ١٩٧٦ الى قيام مجلس التجارة والتنمية ، بمقره ١٤٢ (سادس عشر) المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر

١٩٧٦ (١٩) ، بإنشاء التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفها لجنة رئيسية للمجلس مفتوحة العضوية ، وهذه اللجنة تساعد شعبا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل أمانة الأونكتاد ، وقد عقدت دورة استثنائية واحدة وثلاث دورات عادية ، كانت أحدثها في الفترة من ١٢ أيلول / سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ .

٢٠ - وفي عام ١٩٧٨ وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في بوينس آيرس برنامج العمل الراهن في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - والتوصية ٣٧ من خطة عمل بوينس آيرس ، كما أيدها قرار الجمعية العامة ٣٣/١٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، عهدت بمهمة استعراض العمل في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى اجتماع رفيع المستوى - تغيرت تسميته منذ ذلك الحين إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وهذه اللجنة ، التي تجتمع كل سنتين تدعمها الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقد عقدت ثلاث دورات ، كانت أحدثها في الفترة من ٣١ أيار / مايو إلى ٨ حزيران / يونيو ١٩٨٣ .

٢١ - وفي عام ١٩٧٨ أيضا بحث المؤتمر الدولي المعنى بالرعاية الصحية الأولية الذي عقد في ألمانيا الطرق التي يمكن بها للبلدان النامية دعم بعضها بعضا في مجال الصحة . وفي عام ١٩٧٩ أعطى المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في روما اهتماما خاصا للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ووفر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة التي عقدت في مانابا ارفانا اضافة للأونكتاد في عمله ، وأكد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي عقد في فيينا أهمية التنمية المحلية للعلم والتكنولوجيا موجهها الانتباه إلى التعاون فيما بين البلدان النامية بوصفه أحد وسائل تحقيق ذلك . وفي عام ١٩٨٠ اعتمد المؤتمر العام الثالث لليونيدو الذي عقد في نيودلهي اعلانا وخطة عمل بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي لتميتها الصناعية اعطى فيها أولوية عالية للتعاون فيما بين البلدان النامية . وفي عام ١٩٨١ أبرز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج عمل نيروبي بشأن تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٢١) . وأكد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أهل البلدان النوا (٢٢) الذي اعتمد أيضا في عام ١٩٨١ على أهمية نهج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بأهل البلدان النوا . وفي عام ١٩٨٣ أعطى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة التي عقدت في بلغراد ارشادا اضافة للمنظمة في

للتجارة والتنمية في دورته السادسة التي عقدت في بلغراد ارشادا اضافة للمنظمة فسي
عطها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ورجا من لجنة التعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في جطة أمور ، أن تعطى " الاعتبار الواجب
لخطة عمل أروشا وبرنامج عمل كراكاس " (٢٣) في عطها .

ثالثا - ولايات منظومة الأمم المتحدة

٢٢- أجرى ، لاعداد هذا التقرير ، تجميع للولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة مباشرة وعلى وجه التحديد بالتعاون فيما بين البلدان النامية والتي ترجع الى عام ١٩٦٤ ، وهو العام الذى عقد فيه لأول مرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتتراوح هذه الولايات ، المسندة الى منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، ما بين بيانات شاملة للسياسة العامة وبين اجراءات محددة يتعين اتخاذها في ميادين محددة بدقة . وتحدد هذه الولايات ، الى جانب المسؤوليات الثابتة عرفا وغيرها من الولايات الأعم ، المهام الراهنة للمنظومة في هذا الميدان . وبالنسبة للأمم المتحدة فقد أمكن تحديد ما مجموعه ٤٠٢ من الولايات ، تشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة ، بصفة عامة ، فضلا عن ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجان الإقليمية كمجموعة ، ومجلس الأغذية العالمى ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بصفة خاصة . وبالإضافة الى ذلك هناك ٤ قرارا اتخذتها هيئات ادارة الوكالات المتخصصة وتتصل مباشرة وعلى وجه التحديد بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

٢٣- والتحليل الكمي لتلك الولايات له حدوده الواضحة اذ انه لا يميز بين الولايات المعقدة ذات الأهمية الأساسية والولايات الأبسط ذات النطاق الأكثر تحديدا . ومع ذلك يمكن لهذا التحليل أن يوضح بعض الاتجاهات العريضة ، اذا افترض المرء أن القرارات هي انعكاس جيد للاهتمامات الحكومية الدولية . وواضح ان التفاوت بين عدد ولايات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يرجع ، جزئيا على الأقل ، الى الأهمية الأكبر التي تعطى للقرارات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة . ومع ذلك فان الاهتمام الذى توليه الهيئات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية يتبدى من وجود ولاية واحدة على الأقل للأمم المتحدة تتناول كل مجال من المجالات الرئيسية الموضوعية المستخدمة في هذا التحليل ، وهي المجالات التي تعكس الأولويات التي حددتها مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز . وتختلف ولايات الوكالات المتخصصة عن ولايات الأمم المتحدة في مجال تركيزها وفي الطريقة التي تطورت بها بمرور الوقت . فهناك ، مثلا ، بالنسبة للوكالات المتخصصة تركيز قوى على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ بينما لا توجد الا أربع
٠٠/٠٠

ولايات فقط ، لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الطيران المدني الدولي ، تتصل بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومقابل ذلك فان ثلث قرارات الأمم المتحدة يشير الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وبنفس الطريقة ، نجد أن ولايات الوكالات المتخصصة التي بحثت وعردها . ٤ ولاية سُنّت كلها باستثناء ولايسة واحدة فقط ، بعد عام ١٩٧٤ ، بينما نجد أن ١٧ في المائة من ولايات الأمم المتحدة التي استعرضت هي ولايات مستمدة من قرارات اتخذت قبل عام ١٩٧٤ . وأغلبية الولايات البالغ مجموعها ٤٤٥ ولاية رئي أنها مازالت صالحة كسند للعمل ، مع اعتبار ١٠ في المائة منها أساسيا ودائما وكون ٤ في المائة منها قد اعتمد في غضون السنوات الخمس الأخيرة . والربع فقط من مجموع عدد الولايات هو الذي رئي أن العمل بموجبه قد أنجز أو حلت محله ولايات لاحقة .

٢٤- وكما هو مبين في الجدول ٤ فان عدد الولايات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الذي يسن كل عامين قد ازداد باضطراد بمرور الوقت . ومع انه يمكن تفسير ذلك جزئيا بأن مجموع عدد القرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية قد ازداد * ، فقد ازدادت بالمثل نسبة القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وقد تغير الاهتمام أيضا بمرور الوقت ، بصدور عدد أكبر نسبيا من القرارات التي تتعلق بكلا التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحده وصدور قرارات أقل نسبيا تتناول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وحده أو قرارات لا تتناول أيًا منهما على وجه التحديد (انظر الجدول ٥) .

* على سبيل المثال اتخذت الجمعية العامة ٢٢٨ قرارا في الفترة ١٩٦٦-١٩٦٧ ، و ٣٣٧ قرارا في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ و ٤٨٠ قرارا في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ؛ بينما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٦ قرارا في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، و ١٥٠ قرارا في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ، و ١٤٩ قرارا في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ .

الجدول ٤ - ولايات منظومة الأمم المتحدة في مجالى
التعاون الاقتصادى والتعاون التقنى
فيما بين البلدان النامية، ١٩٦٤-١٩٨٣

الهيئة الحكومية الدولية	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	المجموع
جهاز مركزى للأمم المتحدة	٣	٢	٤	٣	١٠	١٩	٢٦	٣٠	٤٣	٣٨	١٧٨
لجنة اقليمية	٢١	٧	٨	١١	١٠	١٩	٤٥	٣٩	٣٦	٣١	٢٢٧
وكالة متخصصة	-	-	٢	-	-	١	٩	١٨	٣	٧	٤٠
المجموع	٢٤	٩	١٤	١٤	٢٠	٣٩	٨٠	٨٧	٨٢	٧٦	٤٤٥

الجدول ٥ - ولايات منظومة الأمم المتحدة في مجالى
التعاون الاقتصادى والتعاون التقنى فيما
بين البلدان النامية ١٩٦٤-١٩٨٣،
مبينه حسب نوع التعاون
(كنسبة مئوية)

نوع التعاون	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	المجموع
تعاون تقنى فقط فيما بين البلدان النامية	٤٢	١١١	٧١	-	٢٠٠	٢٣١	٣١٣	٤٠٢	٥١٢	٣٩٥	٣٣٣
تعاون اقتصادى فقط فيما بين البلدان النامية	٢٥٠	٣٣٣	٢١٤	٥٠٠	٣٥٠	١٧٩	٣٣٨	١٤٩	٤٩	٩٢	١٨٩
تعاون تقنى واقتصادى فيما بين البلدان النامية	٤٢	-	٧١	٧١	٥٠	١٢٨	٨٨	١٠٣	٢٠٧	١٧١	١٢٤
نوع التعاون غير محدد في نص الولاية	٦٦٧	٥٥٦	٦٤٣	٤٢٩	٤٠٠	٤٦٢	٢٦٣	٣٤٥	٢٣٢	٣٤٢	٣٥٥

٠٠/٠٠

٢٥- وفي داخل الأمم المتحدة ، ظلت اللجان الاقليمية أكثر الهيئات نشاطا في النص على ولايات وخاصة قبل عام ١٩٧٢ . وتختلف القرارات التي تتخذها اللجان اختلافا كبيرا عن القرارات التي تتخذها الهيئات المركزية في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وذلك في ان نسبة كبيرة منها تتناول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولا تذكر على وجه التحديد أيا منهما (٦٨ في المائة) وفي انها تركز بصورة أقل على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحده (١٣ في المائة فقط في حالة اللجان الاقليمية بالمقارنة بنسبة ٥٥ في المائة في حالة الآخرين) .

ألف - الأمم المتحدة

١ - الولايات العالمية

٢٦- اتخذت الجمعية العامة قرارات تركز بالتحديد على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في كل دورة من دوراتها العادية ابتداءً من الدورة الثامنة والعشرين لغاية الدورة الرابعة والثلاثين (القرارات ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٥/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، و ١٩٦/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩) . وفي القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) حثت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم بتوفير الدعم لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وحددت لذلك المجالات التالية : الصناعة ، والزراعة ، والنقل والمواصلات وتدابير تحرير التجارة بما في ذلك المدفوعات وترتيبات المقاصة التي تشمل السلع الأولية والبضائع المصنعة والخدمات مثل الصيرفة ، والشحن ، والتأمين واعادة التأمين ونقل التكنولوجيا . وبالإضافة الى ذلك تتضمن هذه القرارات توصيات عامة موجهة الى البلدان النامية والمتقدمة النمو وكذلك الى منظومة الأمم المتحدة لدعم تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والى الأمين العام لضمان تنسيق الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تنسيقا فعالا . وفي هذا السياق وبدءاً من الدورة ٠٠/٠٠

الثلاثين فصاعدا ، كان يرجى من الأمين العام تضمين الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة عرضا مشتركا بين القطاعات لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية واتخاذ " الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، لاتاحة نفس هذا النوع من العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بأكملها " .

٢٧- واتخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا عددا من القرارات والمقررات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتدبير دعم هذا التعاون . وبالإضافة الى ذلك ، وقبل مؤتمر بوينس آيرس ، دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي فريقا عاملا معنيا بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى الاجتماع في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، كان تقريره وتوصياته مرشدين للعمل في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قبل اعتماد خطة عمل بوينس آيرس . وقد أيد قرار الجمعية العامة ٣٣/١٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك القرارات التي اتخذها المؤتمر ورجا من الأجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الانمائي ومن المنظمات الدولية الحكومية الأخرى أن تشجع تنفيذ الخطة . وقد أوصت الجمعية العامة أيضا بمواصلة المشاورات والتنسيق بين الوكالات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعهدت بالاستعراض الحكومي الدولي الشامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة الى اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي يدعو الى عقده مدير البرنامج . أما القرارات اللاحقة التي اتخذت في الدورة الرابعة والثلاثين لغاية الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (القرارات ٣٤/١١٧ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٣٥/٢٠٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٦/٤٤ المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) والقرارات التي اتخذت في دورتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرارات ١٩٨٠/٦٤ المؤرخ في ٢٥ تموز / يولييه ١٩٨٠ ، و ١٩٨١/٥٨ المؤرخ في ٢٢ تموز / يولييه ١٩٨١) فهي قرارات ذات طابع عام وتحوى تأييدات عامة أو اشارات أخرى الى مداولات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، فان خطة عمل بوينس آيرس نفسها تشكل ، بالطبع ، ولاية أساسية للعمل ، وتوصياتها البالغ عددها ٣٨ توصية تحدد التدابير العامة والمحددة على السواء لتقديم منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٢٨- وبالإضافة إلى الولايات التشريعية التي تركز بالتحديد على التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، اتخذ كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات ومقررات عامة ومتخصصة يندرج في نطاقها التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن بين أكثر الولايات التشريعية تخصيصاً تلك التي تتناول مواضيع مثل النقل والمواصلات والعلم والتكنولوجيا والطاقة ومشاكل الأغذية والادارة والمالية العامة ، بينما من بين الولايات الأعم القرارات التي تكمن فيها بذور التطور في المستقبل ، المشار إليها من قبل ، والمتصلة بالاستراتيجيتين الانمائيتين الدوليتين لعقدى الأمم المتحدة الانمائي الثاني والثالث ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٢٩- ومن بين الولايات التي اسندت إلى مؤسسات و وحدات تنظيمية محددة في الأمم المتحدة ، كلفت " اليونيدو " بتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق جملة أمور من بينها تبادل صيغ التكنولوجيا المكيفة حسب اللزوم والمعلومات والمساعدة الانمائية في ميدان الصناعة ، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والبرمجة الصناعية والتمويل الصناعي ، وعن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف . ودعت اليونيدو أيضاً إلى تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية عن طريق انشاء محطات الطاقة الاقليمية ودون الاقليمية ومراكز الأبحاث لاستحداث تقنيات جديدة للطاقة وإلى تكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية في اقامة مشاريع صناعية مشتركة تغطي نطاق الانتاج الصناعي بأكمله . وقد أكد مجلس الأغذية العالمي أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة وأعلن اعترافه أن يكون نشطا في تشجيع البحث عن طرائق تجميع الموارد لزيادة انتاج الأغذية وتبادل التجارة فيما بين البلدان النامية . وقد أيد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسألة التوجيه المستقبلي لعمل ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (٢٥) ، بما في ذلك طرق زيادة الاستفادة من البرنامج العادي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢٦) . وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يضع في اعتباره التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن يوفر له الدعم الكافي وذلك عند وضع وتنفيذ البرامج في ميدان المستوطنات البشرية . أما مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فقد أوكلت إليه مساعدة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في جملة أمور منها القيام داخل منظومة الأمم المتحدة بتشجيع وتنسيق الخطة التشغيلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٢٧) .

٣٠- وبصرف النظر عن هذه الولايات المتخصصة ، فان المسؤولية الأولية عمن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية داخل الأمم المتحدة على المستوى العالمي قد آلت الى كيانين ، هما الاونكتاد من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكلاهما لديه عدد من الولايات التشريعية الحكومية الدولية التفصيلية يتجاوز الولايات العامة المسندة اليهما من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣١- والولايات ذات الصلة المسندة الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشكل ٣٤ قرارا صادرا عن المؤتمر ، ومجلس التجارة والتنمية ، ولجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتتضمن المواضيع المشمولة بهذه القرارات تشجيع التجارة ؛ وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي؛ والتعاون النقدي والمالي بما في ذلك مسألة مصرف البلدان النامية ؛ وانشاء خطط دون اقليمية واقليمية واقليمية لا ئتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير ؛ ووضع ترتيبات اقليمية ودون اقليمية للمدفوعات ؛ والتعاون في مجالات الشحن والموانئ؛ والنقل المتعدد الوسائط والتأمين واعادة التأمين ؛ والتعاون فيما بين البلدان المنتجة للمواد الخام ؛ وتشجيع التعاون التقني .

٣٢- ويسترشد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بخطة عمل بوينس آيرس وبعده من المقررات مجموعها ٤١ مقرا اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد ركز الاهتمام على العمل من أجل تفسير مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أولا عن طريق الفريق العامل المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ثم مؤتمر بوينس آيرس ؛ وبعد ذلك ركز الاهتمام على الخطوات العملية لتيسير اعادة توجيه برنامج تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ويشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بوصفه وحدة الأمانة التي تخدم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان ، في سلسلة عريضة من المواضيع المحددة ، التي تتضمن النقل والمواصلات ؛ واشتراك المرأة في عملية التنمية؛ والتحضر والفقر؛ ومصادر التمويل المحتملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ والهجرة من الريف الى الحضر ؛ وانشاء وتعزيز مراكز البحث والتدريب الوطنية ذات النطاق المتعدد الجنسيات .

٢ - الولايات الإقليمية

٣٣ - قبل الاعداد المفاهيمي للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، جرى التأكيد في عدد من القرارات على أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي بين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، فضلا عن الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في هذا الصدد . ومنذ ذلك الحين ، أُعيد تأكيد أهمية دور اللجان الإقليمية ، وتم ذلك في عهد قريب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٦٦ المؤرخ في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٣ والذي يتناول تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني الاقليمي فيما بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، فان اللجان تسترشد في أعمالها بعدد من القرارات والمقررات التي اعتمدها أجهزتها التشريعية .

٣٤ - ومنذ سنة ١٩٦٤ ، صدر ٢١٤ قرارا للجان الإقليمية ، فضلا عن ١٣ قرارا لهيئات أخرى تشير الى اللجان ، وتوفر هذه القرارات ولايات مباشرة ومحددة فيما يتعلق بالعمل في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ويدعو ثلث هذه القرارات الى اتخاذ اجراءات تم الانتهاء منها بالفعل ، في حين أن ثلثا آخر من القرارات مضى عليه أكثر من خمسة أعوام . ولئن كانت تفاصيل الولايات تتباين فيما بين اللجان ، فانه تجدر ملاحظة انها ، في مجموعها ، تشمل كل مجال من المجالات الموضوعية الرئيسية المدرجة في التحليل . وإلى جانب ذلك ، فان كل لجنة من اللجان الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذوا قرارات دعوا فيها الى التعاون المباشر فيما بين اللجان الإقليمية لتعزيز التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية .

٣٥ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٨٦ قرارا تشمل نطاقا متنوعا من الموضوعات ، من بينها ٢٢ قرارا تتصل بصورة مباشرة ومحددة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وقد شملت هذه القرارات موضوعات تتعلق بترويج التجارة ، ودعم اتحادات منتجي السلع الأساسية ، والنقل والمواصلات ، والنقل البحري ، والأنشطة المضطلع بها في مجال دعم المرأة والمعوقين ، وتدبير الدعم الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، ونقل التكنولوجيا ، ومساهمات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في اعداد وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقيد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٣٦ - وتهتم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منذ فترة طويلة بتعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي ، وهو الاهتمام الذي ساد أعمالها منذ انشائها في سنة ١٩٤٨ . وقد انعكس

هذا الاهتمام في حينه في مضمون القرارات التي صدرت على مدى تأريخ اللجنة . وعلى سبيل المثال ، وحسب تقدير واحد التحليلات ، فإن ما يبلغ متوسطه ٤٣ في المائة من المضمون الموضوعي للقرارات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الفترة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩ يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتكامل الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي فيما بين البلدان النامية في المنطقة (٢٨) . وفي الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨١ ، تضمن ٥٢ قرارا ، من بين ما مجموعه ١٩٧ قرارا ، اشارات محددة للسي التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، و زاد عدد القرارات المتخذة في كل دورة زيادة مضطربة من قرارين اثنين في سنة ١٩٦٥ الى احد عشر قرارا في سنة ١٩٧٨ . بيد انه ينبغي ملاحظة انه كان هناك اتجاه في السنوات الأخيرة ، في كل دورة من دورات اللجنة ، الى اتخاذ قرار أو قرارين من القرارات الواسعة النطاق التي تحدد مجال التركيز الأساسي للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وتمثل ولايات أخرى الى أن تكون ذات طبيعة أكثر تحديدا وأكثر محدودية . ويتمثل الخيط المشترك الذي يربط بين القرارات التي اتخذت خلال الفترة في الدعوة الى اتخاذ تدابير لدعم تجمعات التكامل الاقليمي ودون الاقليمي مثل رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل (سابقا ، رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة) ، ومجموعة الانديز ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي ، والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، والى الدعوة الى التعاون المباشر مع هذه التجمعات . واشتملت تدابير الدعم المطلوب اتخاذها على القيام بأنشطة مشتركة ، وتوفير الدراسات الخاصة ، وتقديم الدعم المتعلق بأعمال السكرتارية وخدمة الاجتماعات . والى جانب ذلك ، فوضت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية المشاركة في العمل مع مؤسسات اقليمية معينة مثل الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى ، ومركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية ، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة . وفي مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، دعت اللجنة الأمانة العامة الى تنظيم مشاورات اقليمية في ميادين تقنية محددة . وفيما يتعلق بكل من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، طلبت الأمانة التنفيذية أن يقيم علاقات مع اللجان الاقليمية الأخرى .

٣٧ - وأثناء الفترة قيد البحث ، استرشدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أعمالها بما لا يقل عن ١٢٤ قرارا تتعلق بصورة مباشرة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وهي القرارات التي اتخذتها اللجنة أو المؤتمر الوزاري أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة . وتمثل القرارات التي اتخذتها الأجهزة التشريعية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وعددها ١١٧ قرارا ، ثلث مجموع القرارات التي

اتخذتها هذه الجهات خلال هذه الفترة وعدد ها ٣٦٣ قرارا . وغطت هذه القرارات جميع المجالات الموضوعية الرئيسية تقريبا . والى جانب الولايات العامة لاتخاذ اجراءات لدعم التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، كان مجال النشاط المعين الذى جرى تناوله في أغلب الأحيان هو مجال النقل والمواصلات . ولا يعكس هذا فقط الأهمية المتأصلة لتوفر مرافق النقل والمواصلات بصورة كافية من أجل تحقيق التنمية للقارة ، ولكنه يعكس أيضا أهمية تعيين عقد النقل والمواصلات في افريقيا في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٨ والأعمال المتعلقة به . أما المجالات الأخرى التي أوليت اهتماما خاصا فهي التجارة والصناعة والطاقة وتدريب القوى العاملة . فضلا عن ذلك ، تتضمن خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا ووثيقة لاغوس الختامية (٣٠) ، اللتين تم اعتمادهما في سنة ١٩٨٠ ، اطارا شاملا لعمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي هذا السياق ، تم انشاء تجمعيين هامين على الصعيد دون الاقليمي ، وهما منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا .

٣٨ - ونظرا لأن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انشئت منذ عهد حديث نسبيا فانه ليس لها تاريخ تشريعي واسع النطاق في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على نحو ما لبعض اللجان الإقليمية الأخرى ، لكنها أبدت اهتماما مطردا بالموضوع منذ عدة سنوات . ذلك انه من بين ما مجموعه ١٠٤ قرارات اتخذتها اللجنة ، كان هناك ٢٣ قرارا ذات صلة بالموضوع . والى جانب عدة قرارات عامة تم فيها تأييد التعاون فيما بين البلدان النامية والدعوة الى اتخاذ اجراءات لدعمه ، فان هناك عددا من القرارات التي تشير على وجه الخصوص الى الحاجة الى تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية القائمة من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وقد أعربت اللجنة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، عن تأييدهم للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى ، بوصفه وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني الاقليمي فيما بين البلدان النامية . وتشمل الاهتمامات القطاعية التي تم ابرازها بوصفها تستحق اهتماما خاصا تنمية موارد المياه ، والأنشطة الخاصة بالمعوقين ، والتمويل الانمائي ، والأمن الغذائي ، ووضع نظام متكامل للنقل .

باء - الوكالات المتخصصة

٣٩ - بدأت منظمة العمل الدولية انشطتها لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قبل انعقاد مؤتمر بوهينس ايرس بوقت طويل . ففي سنة ١٩٥٠ ، اعتمد مؤتمر العمل الدولي توصية دعا فيها الى التعاون بين الدول في مجال التدريب المهني للكبار بما في ذلك المعوقون . وفي سنة ١٩٧٨ أيد مجلس الادارة خطة عمل بوهينس آيرس واكد اهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية واهمية ضمان مشاركة الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل في هذه التنمية . ومنذ ذلك الحين ، واصل مؤتمر العمل الدولي ومجلس الادارة النظر في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فأكدوا على الحاجة الى ان يكون هذا التعاون سمة من السمات التي تميز الانشطة التنفيذية لمنظمة العمل الدولية ، وحشا على اتخاذ اجراءات لتشجيعه من بينها تعزيز القدرة التقنية للهيكل الميداني ؛ وتشجيع منظمات التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي على انشاء برامج مشتركة في مجالات مثل الهجرة ، ومصارف بيانات القوى العاملة ، ومشاريع الضمان الاجتماعي المتعددة الاطراف ؛ وعلى تعزيز المشاريع الاقليمية في الادارة العمالية ، والتدريب المهني ، والترقي الوظيفي ؛ وتشجيع التعاون بين مؤسسات البحث والتدريب الوطنية فيما بين البلدان النامية ؛ والاستفادة على نحو اكبر من قدرات البلدان النامية في تنفيذ برامج منظمة العمل الدولية ، وتشجيع التعاون وتبادل الخبرة بين منظمات العمال واصحاب العمل ؛ وتعزيز فكرة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اطار الانشطة التنفيذية لمنظمة العمل الدولية ؛ وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتقدم وغيره من المؤسسات والمشاريع الاقليمية والاقليمية المتعلقة بالتوظيف والادارة العمالية والتدريب المهني وفضلا عن ذلك ، اكدت المؤتمرات الاقليمية لمنظمة العمل الدولية على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل السياق الاوسع نطاقا للتعاون التقني . وفي سنة ١٩٨٣ ، اقترح مؤتمر وزراء العمل لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ انشاء صندوق اقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ودعا المؤتمر الاقليمي الافريقي السادس الى تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق زيادة اللامركزية ، وتعزيز المشاريع الرئيسية دون الاقليمية والاقليمية في افريقيا ، والاستفادة على نحو اكبر من الخبراء الذين يتم توظيفهم من المنطقة .

٤ - والاعمال التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تهتدى اساسا بالاشارة التفصيلية الواردة في اطار المجالات البرنامجية ذات الصلة في برامج المنظمة للعمل والميزانيات لفترات السنتين والتي تعتمد بدورها على مداوات الكثير من الهيئات الاستشارية التقنية

والاقلية وعلى التوصيات الواردة منها . وبالإضافة الى ذلك فقد نظر في الموضوع طمس الصعيد العالمي مؤتمر ومجلس منظمة الاغذية والزراعة ، وكذلك المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وتم تعيين ثمانى ولايات محددة . وقد انصب اهتمام هيئات الادارة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة على تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية عن طريق البرامج العادية والميدانية لمنظمة الاغذية والزراعة . ومن بين المجالات التي تم تعيينها لاتخاذ اجراءات بشأنها تعزيز البرامج والمشاريع المشتركة بين الاقطار وزيادة الاستعانة بمقدرات البلدان النامية في تنفيذ البرامج والمشاريع ، وتسهيل تقاسم المعلومات والخبرات والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ، ودعم التوسع في التجارة فيما بين البلدان النامية . واحاط مجلس منظمة الاغذية والزراعة علما بنتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واهرب عن رأيه بأن النطاق الاكبر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة يكمن في التعاون بين البلدان المتجاورة التي تشترك في نفس الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية . كما حدث منظمة الاغذية والزراعة على العمل على ان تسود برامج المنظمة مفاهيم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، واغني طيها لانشائها مركز تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . واكد المجلس على اهمية التعاون ويجاد صلات وثيقة مع المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة فضلا عن المنظمات الاخرى على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وتمثل احد مصادر التوجيه الرئيسية الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية في مشاورات تقنية حكومية دولية هامة بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في ميدان الاغذية والزراعة عقدت في سنة ١٩٧٩ . ومن المقرر ان تعقد مشاورات اخرى مماثلة في سنة ١٩٨٥ .

٤١- وفي السنوات الاخيرة ، نظر كل من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي لليونسكو في التعاون فيما بين البلدان النامية . وقد اُهرب في القرارات او التوصيات الاربعة المحددة الصادرة عنهما عن الارتياح ازاء الجهود التي بذلتها اليونسكو حتى الان ودعت هذه القرارات او التوصيات الى اتخاذ المزيد من الاجراءات لتعزيز هذا التعاون . وكان هناك تأكيد ، بصفة خاصة ، على اهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة للتصدى للمشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية . وقد افردت الانشطة الواردة في البرنامج الرئيسي الثامن من برنامج اليونسكو وميزانيته للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ والمعنون " مبادئ وطرق واستراتيجيات العمل من اجل التنمية " ، بوصفها انشطة مناسبة بصورة خاصة للمساعدة على تحديد المجالات الملائمة للتعاون فيما بين البلدان النامية وحشد الموارد المطلوبة .

٤٢- وتضطلع منظمة الطيران المدني الدولية بأشطة لتدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الهني بالدرجة الاولى على ولايات ذات طبيعة عامة ، بد^ا من الاتفاقية المعنية بالطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ ، التي تحدد المادة ٤٤ منها اهداف المنظمة . وتستمد السلطة المتعلقة بهذه الانشطة ايضا من قرارات جمعية منظمة الطيران المدني الدولية التي تدعو الى الاضطلاع بالانشطة التي تعزز التعاون فيما بين البلدان النامية ، وان كانت لا تذكر هذا التعاون على وجه التحديد . وبالإضافة الى ذلك ، هناك اربعة قرارات ذات صلة مباشرة ، دعت فيها جمعية منظمة الطيران المدني الدولية الى دعم اللجان الاقليمية للطيران المدني وتقديم المساعدة اليها ؛ وضع برنامج مستمر لاجراء دراسات اقليمية عن النقل الجوي لتحديد العقبات التي تعترض سبيل التنمية وتقترح تدابير للتغلب عليها ؛ وايلاء اولوية عالية للمشاريع الاقليمية التي تتضمن مشاريع النقل الجوي لاقبل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية ؛ وتعميم المعلومات المتعلقة بالتشغيل المشترك للخدمات الجوية الدولية على الدول ؛ وتقديم المساعدة ، عند الطلب ، الى الدول الراغبة في وضع ترتيبات تعاونية ؛ واتخاذ تدابير لمساعدة الدول النامية ذات الاهتمام المشترك على تشغيل خدمات النقل الجوي الدولية . وقد أولت جمعية منظمة الطيران المدني الدولية ، في قرارات اخرى ، اولوية عالية لتقديم المشورة والمساعدة في تنفيذ الخطط الاقليمية للملاحة الجوية من اجل توفير التسهيلات والخدمات المتعلقة بالملاحة الجوية ، بما في ذلك عقد اجتماعات غير رسمية فيما بين مجموعات من الدول المعنية بحثا عن تدابير ترمي الى التغلب على مشاكل التنفيذ ، كما ايدت الجمعية انشاء مراكز اقليمية للتدريب في مجال الطيران المدني ، وهو ما ثبت انه مثل ممتاز على التعاون فيما بين الدول لتوفير معدات التدريب المتطورة والمكلفة في مجال الطيران المدني بطريقة فعالة من حيث التكلفة .

٤٣- وهناك ١٥ قرارا لجمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية تم فيها التأكيد من جديد على اهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجال الصحي ، ولا سيما لاغراض تطوير الخدمات الصحية ولاغراض البحث والتدريب وقد دعت هذه القرارات الى التعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وشدت على قيام اللجان الاقليمية بالعمل على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي والاقليمي . وقد أيدت جمعية الصحة العالمية ، في القرار ٣٢/٢٧ المؤرخ في ايار/مايو ١٩٧٩ (٣٢) ، خطة عمل بوينس آيرس وحثت على توزيع الموارد الصحية بصورة اكر عدلا عن طريق امور من بينها تحسين هياكل منظمة الصحة العالمية ، ولا سيما على الصعيد الاقليمي ، حيث ينبغي انشاء مراكز تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المكاتب الاقليمية . وبالإضافة الى ذلك ، فان الولايات والانشطة المنبثقة عن الاعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الاساسية الذي

عقد في ألما - اتا في عام ١٩٧٨ (٣٣) تدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية صراحة او ضمنا ، باعتباره عنصرا هاما في تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

٤٤ - وقد اعتمد مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي في عام ١٩٧٩ قرارا بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (القرار جيم ٦٦) (٣٤) ، ايد فيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لمساعدة البلدان النامية على التغلب على مشاكلها ودعا الاتحاد البريدي العالمي الى زيادة الاهتمام الذي يوليه للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها المتعلقة بالتعاون التقني . ودعا في هذا السياق الى التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في تمويل هذه الأنشطة وفي تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوهنس آيرس .

٤٥ - وبالرغم من ان الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تقوم على اية ولايات تشير على نحو محدد الى التعاون فيما بين البلدان النامية ، فان الاساس التشريعي لها مقمضن في المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية (المنقحة) ، لعام ١٩٨٢ التي تنص ، في جملة امور ، على ان اغراض الاتحاد تتضمن تعزيز " التعاون الدولي فـي تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وايجاد معدات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية وتطوورها وتحسينها بكل الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك عن طريق مشاركته في الهراج ذات الصلة للامم المتحدة واستخدام موارده عند الاقتضاء " .

٤٦ - وقد أكد المؤتمر العالمي للارصاد الجوية على اهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل نطاق اختصاصه ولاحظ ان برنامج التعاون الطوعي التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية هو آلية ملائمة لتعزيزه ودعمه . كما طلب المؤتمر الى الرابطات الاقليمية التابعة للمنظمة العالمية للارصاد الجوية ان تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك انشاء الاليات الملائمة على الصعيدين الاقليمي والاقليمي . وبالإضافة الى ذلك ، طلب من الامين العام للمنظمة العالمية للارصاد الجوية ان يعمل على دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق امر من بينها مواصلة التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وجمع ونشر المعلومات المتعلقة بقدرات البلدان النامية ومواصلة رصد واستعراض التقدم المحرز في جهود التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤٧ - وهتدى المنظمة الدولية للملاحة البحرية في انشطتها التي تعزز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، بصورة رئيسية ، بولايات ذات طبيعة اكر عمومية ، ولاسيما تلك المتعلقة ببرامجها للتعاون التقني . وبالإضافة الى ذلك ، اعتمد مجلس المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، خلال الفترة المستعرضة ، قرارين يتصلان

اتصلا مباشرا ومحدد بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد أيد المجلس في احدهما تقرير الامين العام للمنظمة الدولية للملاحة البحرية عن مؤتمر بوهنس آيبرس ودعا في القوار الاخر المنظمة الدولية للملاحة البحرية الى اتخاذ اجراء ذي صلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق انشاء حكومة البرازيل لمركز اقليمي للتدريب في مجال الملاحة البحرية .

٤٨ - وقد ابدت اللجنة الدائمة للتعاون الانمائي المرتبط بالملكية الصناعية والتابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (سيو) اهتمامها بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بأن قررت في دورتها الرابعة ، المعقودة في عام ١٩٧٧ ، ان تدرج في جدول اعمالها المؤقت في كل دورة بندا بعنوان " التعاون فيما بين البلدان النامية : تدابير الدعم والمساعدة " .

جيم - المنظمات الاخرى

٤٩ - ناقش مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في اجتماعه المعقود في حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، موضوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق استعراض سياسة التعاون التقني . وأيد المجلس التوصيات التي اوصي بها في استعراض السياسة ممكنا بذلك الامانة من تقديم مزيد من الدعم ، الفني والمالي كليهما ، الى انشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

رابعاً - إطار لتحليل أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٥ - وعلى النحو المشار إليه في الفرع الثاني ، فإن الأمم المتحدة على علم من الناحية التشريعية بمبادرات البلدان النامية بصورتها المعرب عنها في برنامج عمل كراكاس وبرامج مجموعة السبعة والسبعين التي سبقته وعلى علم أيضاً بمبادرات حركة بلدان عدم الانحياز . وقد اشير الى بيانات مجموعة السبعة والسبعين المتعلقة بالسياسة العامة ، فيما لا يقل عن ٩٦ قراراً على مدى الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٣ ، وتشير ١٠ قرارات منها الى برنامج عمل كراكاس . كما ذكرت مبادرات مشابهة صادرة عن بلدان حركة عدم الانحياز في ٨١ قراراً فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ . وجرت العادة على الترحيب بمثل هذه البرامج والتقارير والاجتماعات في فقرات الديقاجنة بقرارات منظومة الأمم المتحدة ، أو ايلائها الاعتبار اللازم أو الاحاطة علماً بها أو أخذها في الاعتبار . وبالإضافة الى ذلك ، ذكرت هذه البرامج والتقارير والاجتماعات في فقرات منطوق عدد من القرارات . وفي معظم الأحوال ، تتضمن هذه القرارات توصيات الى الأمين العام للأمم المتحدة ، أو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أو اللجان الفرعية ، بدراسة برنامج كراكاس أو البرامج التي سبقته أو بوضعها في الاعتبار أو بأخذها في الحسبان لدى اعداد التقارير أو وضع مقترحات للعمل . وهناك مثال حديث على ذلك ، له علاقة مباشرة بهذا التقرير ، وهو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣ / ٥٠ ، الذي رجا فيه المجلس من الأمين العام أن يضمن للتحليل البرنامجي الشامل للمنظمات والمتعلقة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الاضطلاع به مع ايلاء المراعاة الواجبة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، وفقاً للولايات التي اعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وهناك مثل آخر هو مقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١١ / ٣ ، المؤرخ في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، والذي رجت فيه اللجنة من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يقدم الدعم الى الاجتماعات المتخصصة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، انطلاقاً من برنامج عمل كراكاس وتقرير اجتماع تونس لرؤساء الوكالات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك وكما اشير أيضاً في الفقرة ٢١ أعلاه ، رجا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في القرار ١٣٩ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز / يوليه ١٩٨٣ (٣٦) ، من لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

النامية ايلاء المراعاة الواجبة لبرنامج أروشا وبرنامج كراكاس . وبغض النظر عن الاشارات التشريعية الى اجتماعات محددة ، هناك عدد من القرارات ، وبصفة خاصة قرارات الجمعية العامة ١١٩/٣١ و ١٨٠/٣٢ و ١٩٥/٣٣ و ٢٠٢/٣٤ و ٥٦/٣٥ وقرار الأونكتاد ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٣٧) ، الذى دعيت فيه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى أن تقوم ، وفقا لاجراءاتها وممارساتها المستقرة ، بدعم تدابير التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بما فى ذلك الاستمرار ، حسب وعند الطلب ، فى توفير ما يلزم من خدمات الأمانة الداعمة وغيرها من الترتيبات المناسبة لتسهيل قيام البلدان بعقد اجتماعات التماسا لأهداف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٥١ - ويتضح ، مما ورد أعلاه ، انه فى حين ان برنامج عمل كراكاس وما سبقه من برامج ليست فى حد ذاتها ولايات ممنوحة لمنظومة الأمم المتحدة لاتخاذ اجراء ، تعتبر هذه البرامج الأساس الذى يستند عليه هيكل قرارات ومقررات الهيئات الحكومية الدولية فى منظومة الأمم المتحدة الذى يكون ولاية للاضطلاع بأنشطة المنظومة دعما للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية . وبهذا المفهوم ، فمن غير المستغرب أن يكون هناك اتساق عام بين مجموعتي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة ، رغم اختلاف الآراء حول مسألة مدى كفاية ولاية المنظومة فى اتخاذ اجراءات فى هذا المجال ، وذلك من حيث علاقتها باحتياجات البلدان النامية المعرب عنها . وعلى المستوى الحكومى الدولى المركزى فى الامم المتحدة ، تعد خطة عمل بوينس ايرس وقرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٧ (د - ٥) (٣٧) و ١٣٩ (د - ٦) (٣٨) وقرارى لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) المؤرخ فى ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ (٣٩) و ٢ (د - ٣) المؤرخ فى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ (د - ٣) (٤٠) عوامل أساسية فى تعريف برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية . وهذه القرارات تهتدى بقرارات ومقررات أخرى ، جرى فى بعض الأحوال تعديلها أو إعادة التأكيد عليها فيما بعد ، لاسيما من قبل أجهزة أخرى فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولكنها مازالت ذات أهمية أساسية .

٥٢ - وقد يحاج بأن من بين أهم التوصيات العامة الموجهة الى منظومة الأمم المتحدة والمنبثقة عن هيئاتها الحكومية تلك التوصيات التى تحت المنظومة على ضمان غرس مبادئ التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية فى انشطتها وتلك التوصيات التى تلزمها باستخدام القدرات التقنية للبلدان النامية الى أقصى مدى

ممکن لدى تنفيذ برامج التعاون التقني . وفي الوقت نفسه ، فان هذه أمور من العسير للغاية تقييمها بصورة موضوعية في حدود منهجية للتحليل البرنامجي الشامل للمنظمات .

ألف - بعض المجالات الرئيسية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - ان تحليل الولايات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة ، مشفوعة ببرامج عمل كراكاس وبرامج العمل الأخرى لمجموعة السبعة والسبعين وبلدان عدم الانحياز ، يشير الى عدد من المجالات الموضوعية الرئيسية التي دعيت منظومة الأمم المتحدة الى العمل فيها لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ويرد وصف لعدد من هذه المجالات ادناه . ويرد ، بالاضافة الى ذلك ، عدد من الأمثلة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة . ومع ذلك ، ينبغي التأكيد على ان هذه الأمثلة هي امثلة توضيحية صرفة وأن تقديم المجموعة الكاملة لأنشطة المنظومة في هذا المجال لا بد وأن يؤجل لحين اتمام التحليل الكامل في عام ١٩٨٥ .

١ - التجارة

٥٤ - التجارة هي أحد المجالات التي ركزت عليها كل من منظومة الأمم المتحدة ، التي أشارت اليها في ٩٧ قرارا من قراراتها ، ومجموعة السبعة والسبعين . ويقوم نمط التجارة العالمي الموروث عن عصر الاستعمار على تصدير السلع الأساسية من الجنوب الى الشمال وتصدير المصنوعات في الاتجاه المضاد ، مما دعم تبعية اقتصادات الجنوب وشجع التنمية غير المتوازنة وترك الكثير من البلدان النامية معرضة بصورة حادة للتقلبات العشوائية التي تحدث احيانا في أسعار السلع الأساسية . وقد تعرقل تنوع اقتصادات البلدان النامية على أساس التجارة بين الشمال والجنوب ، ولم يكن ذلك مجرد نتيجة للميزة المقارنة التي اكتسبتها البلدان المتقدمة النمو في مجال المصنوعات والخدمات ، بل كان ايضا نتيجة للتدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو للحد من وارداتها من البلدان النامية عندما يثبت انها منافسة لصناعاتها المحلية ، ومن ثم ستلحق الضرر بها . ويساعد تشجيع التجارة بين البلدان النامية على التغلب على هذه المشاكل ، وبذلك يقلل من اعتماد الجنوب على الشمال ويشجع الاعتماد الجماعي على النفس .

.../...

٥٥ - وقد شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ تزايدا في معدل نمو التجارة بين البلدان النامية ، الا أن حصة هذه البلدان من التجارة العالمية هبطت من ٦٢ في المائة في عام ١٩٥٥ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٠ وذلك لأن معدلات نمو التدفقات التجارية الأخرى كانت تزيد بمعدل أسرع . وقد انعكس هذا الاتجاه بصورة مثيرة في العقد التالي ، حيث وصل متوسط معدلات النمو السنوي للتجارة فيما بين البلدان النامية ، أو " التجارة البينية " ، الى ٣٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ والى ٢٢ في المائة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ونتيجة لذلك زادت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية التي ٦٩ في المائة في عام ١٩٨٠ . ويعزى هذا التطور جزئيا الى التضخم العالمي المتسارع وبصفة خاصة ، الى الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال العقد . ومع ذلك ، وحتى اذا استثنيت التجارة في الوقود المعدني ، فقد زادت التجارة البينية بما يزيد على ٢٠ في المائة سنويا خلال العقد ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، وزادت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية من ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٠ . وتبين الأرقام المؤقتة لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ أن هذا الاتجاه الايجابي قد أخذ وضعاً عكسياً إذ أن انخفاض أسعار النفط كان أحد العوامل التي ساهمت في ذلك . وبشكل اعم ، يبدو أن التجارة البينية قد عانت مع غيرها من عناصر الاقتصاد العالمي ، رغم أن من الواضح ان اصدار حكم على مدى خطورة هذه النكسة على المدى البعيد هو أمر سابق لأوانه كثيراً .

٥٦ - وعندما تحلل الأرقام المذكورة اعلاه بالنظر الى المجموعات الاقليمية وغيرها من المجموعات ، تبدت الصورة أكثر تعقيداً . حيث اظهرت التجارة الاقليمية ميلاً نحو النمو أسرع من التجارة داخل المناطق . ولكن ظلت هناك فروق رئيسية بين المناطق وبعضها . ففي عام ١٩٨٠ ، وبعد استبعاد تجارة النفط ، حققت التجارة داخل المناطق حصصاً من المجاميع الاجمالية للتجارة فيما بين البلدان النامية بلغت ٨١ في المائة لغربي آسيا ، و ٧١ في المائة للبلدان النامية الامريكية ، و ٦٢ في المائة لجنوبي آسيا وجنوب شرقي آسيا ، و ٥٠ في المائة لافريقيا . وكان هناك اتجاه آخر ، هو زيادة حصة الصادرات في التجارة البينية للبلدان النامية التي زاد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على ١٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ . وانخفض نصيب كل من البلدان ذات الدخل المتوسط وذات الدخل المنخفض . وتظهر هذه الصورة بشكل جزئي أن التجارة في المصنوعات

.../...

اتسمت بنمو أكثر ديناميكية من نمو التجارة في المواد الخام والمواد الغذائية ، ويميل ذلك الى الظهور بصورة اضعف بالنسبة لصادرات البلدان ذات الدخل المنخفض . وفي هذا السياق هبطت حصة المواد الخام من الأغذية والمواد الخام الزراعية مسن صادرات البلدان الى البلدان النامية الأخرى ، من ٧٠ في المائة في عام ١٩٥٥ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠ (٤١) .

٥٧ - ومن بين التدابير المقترحة لتشجيع التجارة بين البلدان النامية ما يلي :
تقليل الحواجز التجارية فيما بينها عن طريق عدة امور منها وضع نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (٣٧ ولاية) ؛ وتشجيع الروابط والتعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية (٩ ولايات) ؛ وتحسين المعلومات التجارية المتعلقة بالاحتياجات من الواردات والقدرة التصديرية للبلدان النامية (١١ ولاية) ؛ وانشاء مؤسسات تسويق متعددة البلدان (٨ ولايات) ؛ واتخاذ تدابير للمساعدة على استقرار المتحصلات من صادرات المواد الخام (٦ ولايات) والتعاون في مجال التأمين واعادة التأمين (٤ ولايات) .

٥٨ - ومن الواضح ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو العامل المركزي في جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية وأن ولاياته وانشطته في هذا المجال تمس كل نقطة من النقاط المذكورة أعلاه . ومع ذلك ، فان عددا من المنظمات الأخرى يضطلع بأنشطة هامة في هذا المجال . فعلى المستوى الاقليمي ، من الطبيعي ان تكون اللجان الاقليمية مهتمة بتشجيع التجارة . واحد الأمثلة على ذلك انشاء رابطة بلدان امريكا اللاتينية لمنظمات ضمان ائتمانات التصدير ، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في عام ١٩٨٢ . وتقوم مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بالمساعدة على توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان النامية في اطار البروتوكول المتعلق بالمفاوضات التجارية فيما بين البلدان النامية . وهذا البروتوكول ، الذي فتح باب الانضمام اليه أمام جميع البلدان النامية ، عبارة عن ترتيب ذاتي للأفضليات التجارية يتيح تبادل التعريفات ذات المزايا والامتيازات التجارية المتبادلة فيما بين البلدان المنضمة اليه . كما تقدم أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الدعم ، بناء على الطلب للأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وذلك في اطار ترتيبات التكامل الاقليمي . وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من ناحيتها ، تحت مظلة افرقتها الحكومية الدولية للسلع الأساسية ، بعدد من الدراسات لتحليل مجال توسيع نطاق التجارة في عدد من السلع الأساسية المحددة مثل اللحوم والبذور الزيتية والارز ؛ وكان لهذه

الدراسات قيمة كبيرة في محافل أوسع مثل مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية، التي يعتبر تقديم الدعم لها نشاطا أساسيا من أنشطة الانكثاد . وبالمثل ، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتقديم الدعم الموضوعي ، على أساس دائم ، للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وبالإضافة الى ذلك ، تسهم لجنة دستور الأغذية الدولي المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في تقليل الحواجز غير الجمركية على التجارة في المنتجات الغذائية ، وذلك بوضع معايير للأغذية ومدونات سلوك للممارسة من أجل المساعدة على تساقق الأنظمة الوطنية مع التركيز بصورة خاصة على متطلبات البلدان النامية .

٢ - التعاون النقدي والمالي

٥٩ - وشمة مجال رئيسي آخر جرى تحديده ويثقل في التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية (٤٦ ولاية) ، وذلك لأن الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو هي التي تتحكم أساسا في النظام النقدي والمالي الدولي الحالي وتديره . ويشمل هذا التعاون مجالات مثل المسائل المالية ذات الصلة بالتجارة ، بما في ذلك المدفوعات وترتبهات المقاصة واقتان الصادرات ومشاريع ضمان ائتمان الصادرات ، والتدفقات الفعلية للتمويل الطويل الأجل بعدة وسائل منها مؤسسات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف التابعة للبلدان النامية ، بالإضافة الى بذل مزيد من الجهد العام لتوجيه العلاقات المالية ناحية التعاون مع البلدان النامية الأخرى .

٦٠ - وفي هذا المقام اسند الى الاونكتاد مرة ثانية دور رئيسي في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته ، يعتبر التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية مجالا تم التسليم فيه بالأهمية الخاصة للعمل على الصعيد الاقليمي ، وهو مجال تتعلق فيه معظم الولايات المحددة ذات الصلة ، اما بالاونكتاد أو باللجان الاقليمية ، لاسيما اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، توفر منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) دعما تقنيا لأربع رابطات اقليمية للائتمان الزراعي ؛ كما يوفر برنامج الفاو/رجال المصارف محفلا للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات التمويل الانمائي الوطنية التي تدعم الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الريفي ؛ بينما يدعم مشروع تنمية الائتمان الزراعي التابع للفاو العمل التعاوني بين مؤسسات الائتمان والمصارف المركزية والمصارف الانمائية في البلدان النامية .

٣ - التنمية الصناعية

٦١ - تبرز أهمية التنمية الصناعية في البلدان النامية في الولايات البالغ عددها ٤٧ ولاية ، بوصفها أداة لتنويع اقتصاداتها وزيادة القيمة المضافة والحد من الاعتماد على البلدان الصناعية . ومن الواضح أيضا أن هناك مجالا كبيرا متاحا أمام أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على حد سواء ، لكي تساعد في تعزيز التنمية الصناعية للبلدان النامية .

٦٢ - وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالدور الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية ومسؤولية استعراض وتعزيز تنسيق جميع الأنشطة في هذا الميدان . وفي المجال الصناعي ، فان عمل اليونيدو في تعزيز مؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات قد تحدد بجلاء في الصيرانية البرنامجية للأمم المتحدة ،

على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . وفي الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٣ ، تم اعتماد ٢٥٧ مشروعا حددتها اليونيدو بأنها مشاريع تسهم في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وتبلغ تكلفتها مجتمعة ٩٣ من ملايين الدولارات وهي مشاريع تولد من صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومن موارد الميزانية العادية . وشمة عناصر لأنشطة أخرى تعد ذات صلة أيضا . ويتشمل أحد الأنشطة الرئيسية في تنظيم اجتماعات للتضامن على المستوى الوزاري لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية وتحديد الطرائق المناسبة لذلك . ويرمي نظام المشاورات في اليونيدو الى تعزيز التعاون بصفة عامة ، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية ؛ وقد انبثق من هذا النظام عدد من الأنشطة التي تعزز أو تدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . كما أن الأنشطة الأخرى لليونيدو ، مثل شبكة تبادل المعلومات التكنولوجية ، تسهم فسي التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛ وقد شاركت هذه المنظمة بنشاط في عدد من الاجتماعات المعقودة في إطار برنامج عمل كراكاس . وبالإضافة الى ذلك ، تتعاون اليونيدو مع الاونكتاد واللجان الإقليمية في الأعمال التي تعزز مؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات (٩ ولايات) ، ومع الفاو في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في الصناعات القائمة على الزراعة .

٦٣ - وتم التأكيد على الاجراءات الرامية الى تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي ، وذلك في (٢١ ولاية من الولايات المحددة . ويتعلق نصف هذه الولايات تقريبا باللجان الإقليمية ، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وعلى الصعيد القطاعي ، تدعم الفاو التعاون بين البلدان في مجال الصناعات القائمة على الزراعة ، عن طريق دعم الشبكات الإقليمية . فهي تقدم ، على سبيل المثال ، المساعدة في اقامة اتصالات مباشرة في مجال الصناعة بين الكامرون وكينيا وماليزيا لإنشاء مصانع لتجهيز زيت النخيل . والاسهام الرئيسي الذي قدمته منظمة العمل الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تدريب القوى العاملة الصناعية يتشمل فسي إنشاء مراكز اقليمية للتدريب المهني ، هي : مركز التدريب المهني والبحوث والتوثيق المشترك بين البلدان الأمريكية ، والمركز الأفريقي لتطوير التدريب المهني ، وبرنامج تنمية المهارات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ . وهناك نشاطان آخران لمنظمة العمل الدولية لهما أيضا صلة جزئية بالموضوع ، وهما : الشبكة الإقليمية لمعلومات التدريب ، والمركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتقدم في تورينو (إيطاليا) .

٤ - النقل والمواصلات

٦٤ - يمثل الولايات المعنية بالمجالات الموضوعية الأخرى الى الارتباط بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدلا من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في حالة

تخصيص أحد مجالي التعاون . إذ أن خطة عمل بومينس آيرس ، بخلاف برامج العمل المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، تتناول التعاون بين البلدان النامية نسي المقام الأول من خلال طرائق للعمل بدلا من التعاون قطاعيا . وشمة استثناء يتمثل نسي تأكيد الخطة على تطوير النقل والمواصلات ، وهو موضوع ٨١ ولاية من الولايات المحددة بصفتها ذات صلة . ومن الناحية التاريخية ، تطور الهيكل الاساسي للنقل والمواصلات نسي البلدان النامية ليخدم نمط العلاقات الاقتصادية الذي تحاول البلدان النامية تفيبههه حاليا . ومن الواضح أن الربط بين البلدان النامية بوسائل نقل واتصالات افضل يعتبره أمرا أساسيا لتنشيط التجارة فيما بينها بنجاح .

٦٥ - وفي هذا الصدد ، نشطت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على سبيل المثال ، لعدة سنوات لتعزيز عقد النقل والمواصلات في افريقيا (١٩٧٨ - ١٩٨٨) . كذلك يجري البده في أنشطة عقد مائل لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥ - ١٩٩٤) ، بمبادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

٦٦ - ومن الواضح أيضا أن أعمال الاونكتاد الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في اطار أنشطته المستمرة في مجالات الملاحة والمواني والنقل المتعدد الوسائط ، تعتبر أعمالا ذات صلة ، وفي هذا الصدد ، يمكن الاشارة الى أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) رجا في قراره ١٤٤ (د - ٦) ، المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (٤٢) ، ان تقوم المنظمة باعداد مشروع برنامج عمل في هذا الميدان . والمشال الملموس على أعمال الاونكتاد في هذا المجال هو مشروع تطوير التدريب في ميدان النقل البحري ، وهو نظام للتعاون الاقليمي والاقليمي للتدريب في مجالات الملاحة والمواني والنقل المتعدد الوسائط .

٦٧ - وتعاونت المنظمة الدولية للملاحة البحرية مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الجوانب المتعلقة بالملاحة البحرية والتي تنطوي عليها الأعمال المنجزة من أجل عقدى اللجنتين للنقل والمواصلات . وفي امريكا اللاتينية ، اشتركت المنظمة الدولية للملاحة البحرية مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في رعاية وتنظيم الاجتماع الاول المعني بالتعاون الاقليمي في الملاحة البحرية فيما بين بلدان امريكا الجنوبية ، والمكسيك وبنما ، الذي عقد في سانتياغو في الفترة من ١٧ الى ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . وبالإضافة الى ذلك ، تساعد المنظمة الدولية للملاحة البحرية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من طريق برامجها للتدريب والحلقات الدراسية والزمالك . ويساعد مستشارو المنظمة الاقليميون والأقليميون في زيادة الوعي العام بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لساندة البرامج الوطنية للنقل البحري والملاحة البحرية ، وبالحاجة الى تطوير أنشطة الملاحة البحرية بصورة متناسقة

وجاهية والى توافق التشريعات الوطنية ذات الصلة . كما تعزز المنظمة الدولية للملاحة البحرية التعاون الاقليمي ، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية ، في مكافحة التلوث البحري ؛ وفي هذا الصدد ، تشارك المنظمة بنشاط في برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٦٨ - وفي عالم المواصلات السلكية واللاسلكية ، يتعاون الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية هو الآخر مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تطوير برنامج عقد النقل والمواصلات في افريقيا . ويحتفظ الاتحاد بصلات وثيقة مع لجان اقليمية أخرى أيضا ، ومع منظمات اقليمية للمواصلات السلكية واللاسلكية وللاداعة ، لدى تطوير القوى العاملة والهيكل الاساسية . ويحلل الاتحاد ، من خلال برنامجه للتعاون التقني ، في عدد من المشاريع التي تترتب عليها آثار مباشرة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٥ - العلم والتكنولوجيا

٦٩ - تم التسليم أيضا في بعض المبادئ التوجيهية للسياسة العريضة المذكورة أعلاه ، وكذلك في التوصيات المحددة التي أقرت في خطة عمل بونين آيرس ، بأهمية التعاون فيما بين البلدان النامية في استخدام العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية استخداما فعالا ، وهو أمر طرق فيها بيهو على ٥٤ ولاية من الولايات المحددة .

٧٠ - ويوفر برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لافراض التنمية توجيهها مركزيا لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في هذا المجال . ويؤكد البرنامج على تدعيم القدرات الخلاقة والابتكرة للبلدان النامية ، ومن ثم تعزيز تنميتها العلمية والتكنولوجية المستقلة . وأحد المجالات البرنامجية الثمانية الرئيسية للخطة التشغيلية لتنفيذ البرنامج يتناول تدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية وبناء القدرات المحلية عن طريق التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة فيما بين البلدان النامية . ويتضمن هذا التعاون بين البلدان النامية تبادل الخبرات ، وتجميع الموارد ومعالجة المشاكل العلمية والتكنولوجية المشتركة ، ببذل جهود مشتركة لاستحداث وتطوير ونقل وتجميع المعلومات والخبراء لفائدتها المتبادلة ولتحقيق الاعتماد على الذات فرادى أو جماعات . وفي الاونة الاخيرة ، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في قراره ١٤٣ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تونز/يوليو ١٩٨٣ (٤٣) الى تعزيز التعاون التكنولوجي من خلال الترتيبات التعاونية والارتباطات الاقليمية فيما بين البلدان النامية من أجل تحقيق التحول التكنولوجي للبلدان النامية .

٧١ - وفي سبيل تعزيز العمل في هذا المجال ، يقوم مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لافراض التنمية برعاية الصلات المؤسسية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والاقليمية وذلك عن طريق عدة امور ، من بينها شبكة مراكز التنسيق الوطنية التابعة له . وأحد الأمثلة على

هذا العمل هو الاجتماع المعني بهياكل صياغة وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا فسي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي نظمه المركز في مدينة المكسيك في عام ١٩٨٢ . كما يحتفظ المركز بتعاون وثيق مع اللجان الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية .

٢٢ - وبالنسبة لليونسكو ، فان عقد المؤتمرات الاقليمية للوزراء المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يسهل تبادل الميانات التجريبية فيما بين بلدان المنطقة الواحدة ، وتوحيد وتوسيع الموارد الاقليمية المشتركة بين المؤسسات ذات الأهداف المشتركة ، من أجل صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا . وكشال على هذا التعاون ، وافق الاجتماع الوزاري الثاني لمنطقة آسيا ، (آذار/مارس ١٩٨٢) على خطة لشبكة اقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ . وسوف تؤدي الخطة ، الموضوعة لتكثيف تبادل المعلومات والخبرات في المنطقة والقائمة على نظم وخدمات المعلومات الموجودة ، الى تشجيع اقامة خدمات جديدة حيث تتضح ضرورتها ، وكذلك اقامة صلات بين الخدمات بغية التوصل تدريجيا الى اقامة شبكة معلومات تشمل المنطقة بأسرها . وكذلك فان البرامج الرئيسية : وهي الانسان والمحيط الحيوي ، والبرامج الدولي للمطابقة الجيولوجية ، والبرامج الهيدرولوجي الدولي ، لها صلة بالموضوع جزئيا ، نظرا لأن القصد منها تسهيل نقل ونشر المعرفة والخبرة العلمية والتكنولوجية بين الأمم وتشجيع التعاون على الصعيد الاقليمي وكذلك على الصعيد الدولي .

٢٣ - وكذلك فان نظم تبادل المعلومات التقنية في اليونيدو ، المذكورة أعلاه ، هي من بين المنظمات والوحدات التنظيمية الاخرى ذات الأهمية الواضحة في هذا المجال . وتقوم منظمة العمل الدولية ، كوكالة قيادية بالنسبة للشبكة الاقليمية الافريقية للادوات والمعدات الزراعية ، بنشر فهرس شامل بالمؤسسات التكنولوجية الافريقية ، وتحاول تعزيز اقامة شبكات من المؤسسات الوطنية العاملة في الميدان ، بد ٣ رأسيا . وتقوم منظمة الاغذية والزراعة بتشغيل نظامين دوليين للمعلومات يتناولان التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الأغذية والزراعة ، وهما نظام المعلومات الدولي بشأن العلوم والتكنولوجيا الزراعية ونظام المعلومات المتعلقة بالبحوث الزراعية الجارية ، اللذان يشملان بشكل مكثف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كجزء من نطاقيهما العالميين .

٦ - الأغذية والزراعة

٧٤- نظرا لأهمية قطاع الأغذية والزراعة بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، فقد أكدت جميع المبادئ التوجيهية للسياسات الرئيسية المتعلقة بتنمية الأغذية والزراعة تأكيداً متواصلاً على النطاق الواسع للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس . وقد تم في هذا المجال تحديد خمس وأربعين ولاية ذات صلة بالموضوع . فضلاً عن ذلك ، فإن التعاون في هذا المجال يمكن أن يكون مناسباً ونافعاً بوجه خاص ، نظراً لأن بلدان نامية كثيرة تشترك في نفس الظروف المناخية والايكولوجية ، مما يمكن أن يجعل تطبيق الحلول التقنية المجربة جذاباً وذا مردود فوري بالنسبة للبلدان المتجاورة . وفيما يتعلق بالأمن الغذائي ، فإن استمرار سوء التغذية على نطاق واسع في معظم المناطق النامية ، يجعل من التماس الاعتماد الجماعي على النفس عن طريق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أمراً ضرورياً بصفة خاصة بالنسبة لتلك البلدان .

٧٥- وقد أدركت أهمية هذا التعاون منذ وقت طويل هيئات إدارة منظمة الأغذية والزراعة التي هي المنظمة الرئيسية في هذا القطاع بحكم ولاياتها الدستورية . وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة ، عن طريق مجموعتها المتنوعة من برامج العمل الخاصة ، التي تركز على أولويات ومشاكل انمائية معينة في البلدان النامية ، جميع الفرص الممكنة لتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وخاصة عن طريق خططها لمساعدة الأمن الغذائي ، وبرنامجها للتعاون الدولي لمكافحة مختلف الأمراض والأوبئة (مثل الجراد الصحراوي والمثقيات) وبرنامجها للمساعدة في توفير المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي (مثل الأسمدة والبذور) .

٧٦- وهناك أمثلة أخرى على الأنشطة المتصلة بالأغذية والزراعة ورد ذكرها فيما تقدم أعلاه في سياق الحديث عن التجارة والتعاون المالي والصناعة . وبالإضافة إلى ذلك ، ووفقاً لقرار الأونكتاد ١٠٥ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٤٤) يبقى الأونكتاد جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم ، ويدرس أثرها على الإنتاج والاستهلاك والأمن الغذائي في البلدان النامية . وتقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لمجموعات التعاون الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى ، ورابطة تنمية زراعة الأرز في غرب افريقيا ، للمجموعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، خطة غذائية اقليمية لافريقيا ، تشكل الأساس في الفصل المتعلق بالأغذية والزراعة من خطة عمل لاغوس . وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بين منظمات أخرى ، بالمساعدة في دعم مشروع واسع النطاق للتعاون بين مصر والمكسيك في مجال تدريب الموظفين التقنيين والفنيين اللازمين في البرنامج المصري لاستئصال ذبابة الفاكهة في البحر الأبيض المتوسط . وعلى الصعيد الاقليمي ، تقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة لتشغيل الشبكة الاستشارية والانمائية والاعلامية للأسمدة في آسيا والمحيط الهادئ ، وتساعد في دعم خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ .

٧ - الموارد الطبيعية والطاقة

٧٧- بين الولايات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، هناك ٥٥ ولاية تتعلّق بمجال الموارد الطبيعية والطاقة ، يتناول ٢٣ منها الطاقة ، و ١٣ تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها عموماً ، و ١٢ المياه ، و ١٢ الشؤون البحرية وخصوصاً تنمية المناطق الساحلية ، ومعالج ١٠ منها المعادن .

٧٨- وتهتم إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية اهتماماً شديداً بالموارد الطبيعية والطاقة وتغطي أنشطتها في الميدان الهياكل الأساسية ، والطاقة التقليدية وغير التقليدية ، والمعادن والمياه . وتشمل هذه الأنشطة تعزيز القدرات المؤسسية القومية التي لها نطاق متعدد القوميات أو التي تعزز بوضوح التعاون فيما بين البلدان النامية ، وتشجع انشاء مؤسسات وشبكات متعددة الأطراف لتوفير هذا التعاون في مجالات محددة . وتشمل الأمثلة المساعدة المقدمة الى مركز المياه في زغرب في يوغوسلافيا ، وأحد أهدافه هو تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والمساعدة المقدمة الى البلدان النامية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لانشاء شبكة من الوكالات القومية للطاقة الهيدرولوجية الصغيرة في آسيا .

٧٩- وتضطلع اللجان الاقليمية أيضاً بمجموعة عريضة من الأنشطة التي تستهدف تشجيع التعاون الاقليمي في تنمية الموارد الطبيعية . وتشمل هذه الأنشطة الدعم التقني الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى المركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية ، ومركز جنوب شرق آسيا لأبحاث وتنمية القصدير ، ولجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق البحرية في جنوبي المحيط الهادئ . وتساعد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، من جانبها ، في اعداد نظام معلومات لقطاع التعدين فسي أمريكا اللاتينية ، وفي انشاء نظام معلومات لتسهيل حصول بلدان المنطقة على بيانات بشأن الشؤون البحرية .

٨٠- ومن ضمن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية المشروع الرائد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهو المشروع المتعلّق برصد غطاء الغابات الاستوائية في ثلاثة بلدان في غربي أفريقيا والذي يشمل ، فيما يشمله ، حلقات دراسية وحلقات تدريبية لتكثيف تبادل المعلومات والتجارب فيما يتعلّق بتنمية موارد الغابات . أما في مجال الطاقة الذرية ، فقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحديد ما يوجد في البلدان النامية من مؤسسات بلغت المستوى المطلوب من القدرة التقنية والذي يؤهلها للتعاون مع بلدان نامية أخرى . ولقد أتيحت المعلومات لنظام الاحالة الى مصادر المعلومات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٨ - تخطيط وإدارة التنمية

٨١- من السهل التشديد على أهمية الإدارة الفعالة المتسمة بالكفاءة من جانب الحكومة والقطاع العام في ميدان تعزيز التنمية الاقتصادية . ولذلك فهذا مجال آخر يمكن أن يلعب فيه تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان النامية ، فضلا عن أشكال أخرى للتعاون ، دورا نافعا . وينعكس هذا في ١٣ ولاية تم تعيينها بوصفها ذات صلة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية التي تعالج تخطيط وإدارة التنمية .

٨٢- ولدى إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية برامج عديدة للتدريب وبناء المؤسسات تساعد في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال . وتشمل هذه البرامج تقديم الدعم لعدد من المؤسسات المتعددة الأطراف ، مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية والمركز الإفريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الانمائية ومركز أمريكا اللاتينية للإدارة الانمائية ، في القيام بالبحث وتدريب الموظفين من الدول النامية الأعضاء في إطار شترك . وقد ساعدت الإدارة أيضا أمانات مجموعة دول افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والجامعة العربية في تعزيز ادارتها وعلمياتها . وفيما يتعلق بالتدريب ، فإن إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية تقوم بتنفيذ مشروع في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني لتسهيل تدريب الاحصائيين من البلدان النامية أثناء العطل في مكاتب الاحصاء التابعة لبلدان نامية أخرى . وعلى المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، تضطلع اللجان الاقليمية بأنشطة مماثلة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال .

٩ - الصحة

٨٣ - وهناك ثماني عشرة ولاية متصلة بالموضوع تتعلق بالصحة ، بما في ذلك القرارات العديدة التي تم فيها تأييد وتوضيح التوصيات الواردة في خطة عمل بومبس آي—رس من حيث صلتها بالقطاع الصحي . وتنظر منظمة الصحة العالمية الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التعاون التقني ومن استراتيجيتها العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ (٤٥) . وهي تؤكد على البرامج المشتركة لمكافحة أمراض معينة ؛ والبرامج المشتركة لانتاج الأدوية الأساسية والمعدات واللوازم الطبية ، والحصول عليها وتوزيعها ؛ واستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتطبيق التكنولوجيا المنخفضة التكلفة فيما يتعلق بتوفير المياه والتخلص من الفضلات ؛ وعلى ايجاد الروابط في مجالات التدريب والبحث وتبادل المعلومات .

١٠ - التنمية الاجتماعية

٨٤ - كان هناك اهتمام مستمر بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في عدة مجالات اجتماعية رئيسية بالاضافة الى المجال الصحي على نحو ما يتجلى في ٤١ ولاية من الولايات . وتمثل اثنتا عشرة من هذه الولايات في قرارات بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية تتعلق بالتعليم والتدريب ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التدريب المهني . وأنشأت اليونسكو شبكات اقليمية للابتكارات التربوية لأغراض التنمية بوصفها آليات لتبادل المعلومات والابتكارات التربوية . ومن النماذج التي تحتل مكان الصدارة بين هذه الشبكات البرنامج الآسيوي للابتكارات التربوية لاغراض التنمية ، الذي شكل الأساس لانشاء شبكات مماثلة في افريقيا والدول العربية ومنطقة الكاريبي . ولليونسكو ايضا مشروع رئيسي في ميدان التربية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وهو المشروع الذي بدأ في سنة ١٩٨١ ، للوفاء بالاحتياجات التربوية الأساسية غير الملباة فيما بين الآن وعام ٢٠٠٠ ويتألف عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المشروع من غرفة لتبادل التعاون التقني ، تقوم باعداد العروض المقدمة فيما يتعلق بالتعاون التقني على الصعيد الأفقي وبالطلبات المتعلقة بهذا التعاون ، حسب كل بلد على حدة وحسب كل مجال من المجالات الرئيسية للاستراتيجيات الوطنية . وسيشرع في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ في برنامج مماثل لتشجيع محو الامية في افريقيا .

٨٥ - وتتصل سبع عشرة ولاية من الولايات التي تم تحديدها بالجوانب الاخرى للتنمية الاجتماعية ، بما في ذلك استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأعمال المتعلقة بالمعوقين ، والنهوض بالمرأة ، وتعزيز التعاون في سياق الرفاه الاجتماعي . واشتملت أنشطة الأمم المتحدة واللجان الاقليمية التابعة لها على تلك

الأنشطة التي تتعلق بمتابعة السنة الدولية للمعوقين ، التي تشدد بقوة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، كما هي الحال بالنسبة للكثير من الأنشطة المتصلة بالنهوض بالمرأة .

١١ - المجالات الأخرى

٨٦ - وتشتمل المجالات الموضوعية الأخرى ، التي تم التعرض لها في الولايات التي جرى تحديدها بوصفها ولايات تتصل اتصالاً مباشراً ومحدداً بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، على المستوطنات البشرية (٧ ولايات) ، والسياحة (٦ ولايات) ، والأرصاد الجوية (٣ ولايات) ، والسكان (ولايتان) ، والتصحر (ولايتان) ، والبيئة (ولايتان) ، والملكية الفكرية (ولاية واحدة) .

٨٧ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عدداً من الأنشطة التي تنطوي على التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان السكان . ومن الأمثلة على المساعدات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لتسهيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قيامه بتمويل سفر مدير الاحصاءات في غينيا الاستوائية مع اثنين من موظفيه لمراقبة العملية المتعلقة باجراء تعداد وطني للسكان والاسكان في بيرو قبل اجراء تعداد مماثل في بلده . كما مول صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية سفر اثنين من الخبراء البنانيين لاسداء المشورة لحكومة السلفادور فيما يتعلق بإنشاء مركز للوثائق السكانية ولتقديم المساعدة في تحليل البيانات الديمغرافية . وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية مسؤولة عن مجموعة من الأنشطة في مجالات التدريب ، والبحث والتحليل الديمغرافيين ، ووضع السياسات السكانية في سياق التخطيط الانعاشي . وبوسع الإدارة أن تستخدم خبرتها الميدانية لتشجيع وتيسير التعاون فيما بين البلدان النامية بصورة مباشرة وكذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات .

باء - طبيعة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الى التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٨٨ - مع قيام البلدان النامية باطراد بتحسين مبادئ وعملية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وازدحام الطابع المؤسسي عليها ، أصبحت طبيعة الدعم المتوقع من منظومة الأمم المتحدة محددة بصورة متزايدة . ويمكن استنباط أنماط التدابير المطلوب اتخاذها باجراء تحليل للولايات التي جرى تحديدها بوصفها ولايات ذات صلة وكذلك بتحليل للمشاكل المطروقة . وتشير هذه الولايات ، والنماذج المتعلقة بتنفيذها ، الى نطاق الاجراءات المباشرة المتوقع اتخاذها ، بالاضافة الى الأنشطة غير المباشرة مثل تشجيع دعم البلدان المتقدمة النمو للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . أما المسائل المتعلقة بما اذا كان يجري حالياً تلبية هذه التوقعات وكذلك

بامكانية تحقيقها على المدى الطويل ، فهي مسائل سيتطرق اليها التحليل البرنامجي الشامل للمنظمات نفسه .

٨٩ - والتميز الأول الذي يمكن أن يقوم بين الأنشطة الرامية الى تشجيع أو دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية هو تمييز بين الدعم الحفاز " المباشر " الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين البلدان النامية ، وبين الأنشطة " الترويجية " للمنظومة . ومن الأمثلة على الفئة الاولى التمويل المحدود الذي يقدم لتسهيل تلك الأشكال من التعاون مثل التدريب التقني لمواطني احدى البلدان النامية في مؤسسات بلد آخر، في حين أن من بين الأمثلة على الدعم الترويجي رعاية الاجتماعات التي تعقدتها مؤسسات البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بينها .

٩٠ - كما أن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يمكن تجميعها في فئة أو أكثر داخل نطاق فئات ست . ويمكن أن تشمل علي تقديم الخدمات بصورة مباشرة ؛ أو تقديم الدعم المباشر للمفاوضات المتعددة الأطراف فيما بين البلدان النامية ؛ أو دعم المؤسسات المتعددة الأطراف التي تقوم بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ؛ أو دعم التعاون فيما بين هذه المؤسسات المتعددة الأطراف نفسها ؛ أو تقديم الدعم المباشر للتعاون بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية ؛ أو دعم مراكز البحث والتدريب الوطنية ذات النطاق المتعدد الجنسية أو التي تقوم بصراحة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية .

٩١ - وتتضمن نسبة ٤٥ في المائة من الولايات التي تم تحديدها الدعوة الى تقديم الخدمات بصورة مباشرة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وتشتمل هذه الخدمات المباشرة على امور مثل تشغيل النظم ذات الصلة للمعلومات وللأحالة الى مصادر المعلومات ، واعداد الدراسات والتقارير ، وتقديم الدعم الفني وخدمة المؤتمرات للاجتماعات الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ومن الأمثلة العملية علي هذه الأنشطة ما قامت به اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالتعاون مع اليونيدو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، من اعداد خلاصة تقنية في ميدان تحضير المنتجات الغذائية . وقيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصيانة نظام الاحالة الي مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وقيام منظمة الأغذية والزراعة باعداد دراسة عن توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية .

٩٢ - ويعتبر دعم المفاوضات فيما بين البلدان النامية واحدا من مجالات العمل التي تكتسب أهمية متزايدة . وعلى سبيل المثال يطلب الي الاونكتاد في قرارات عديدة أن يدعم المفاوضات فيما بين البلدان النامية بشأن انشاء نظام شامل للأفضليات

التجارية فيما بين البلدان النامية ، وتعد الأنشطة التي يضطلع بها الاونكتاد لدعم التوصل الى نظام شامل للأفضليات التجارية مثالا عمليا هاما على ما يجري القيام به من أعمال في هذا الميدان ، على الرغم من أن هذه الأنشطة تقع أيضا في اطار تقديم الخدمات بصورة مباشرة .

٩٣ - وجرت الدعوة في ٣٦ ولاية الى تقديم الدعم الى المؤسسات متعددة الأطراف في البلدان النامية التي تعمل على تعزيز التعاون فيما بين هذه البلدان ، كما شكل هذا التعاون أحد الجوانب التي انصب عليها اهتمام اللجان الاقليمية . والسبب جانب ذلك ، فان منظمة الطيران المدني الدولية لديها ولاية بدعم المراكز الاقليمية للتدريب على الطيران المدني ، والتي من بين أهدافها تحقيق التعاون فيما بين البلدان النامية ، وطلب الى اليونيدو أن تقوم بتعزيز التنمية الصناعية عن طريق جملة امور منها المساعدة في التخطيط الصناعي الاقليمي داخل اطار التجمعات الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية وعن طريق تقديم الدعم لرابطات المنتجين القائمة والجديدة . ومن الأمثلة العديدة على الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال الدعم الذي يقدمه الاونكتاد الى رابطة الهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية ، والى رابطات المنتجين مثل اتحاد البلدان المصدرة للموز والمساعدة المقدمة لانشاء اتحاد الموز ، وهو مؤسسة تسويقية مشتركة لاتحاد البلدان المصدرة للموز . وتشتمل الأمثلة الاخرى على المساعدة المباشرة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة الى اتحاد نهر مانو والاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى في ميدان الاقتصاد والتخطيط الزراعيين . ويوفر مشروع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي / منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة المساعدة لبرنامج بشأن تلوث الفول السوداني يضطلع به المجلس الافريقي للفول السوداني ، وتقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدعم مجموعة من المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية ، مثل المركز الاقليمي الافريقي للتصميمات والصناعات الهندسية ، والمنظمة الاقليمية الافريقية للتوحيد القياسي .

٩٤ - ويشكل التعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية أحد العناصر الهامة في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على النحو الذي حددته برامج عمل مجموعة السبعة والسبعين وحركة بلدان عدم الانحياز . وجرت الدعوة الى هذا التعاون في قرارات اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كما أنه يحظى بصورة أعم بتأييد بموجب ولايات أوسع نطاقا . ومن بين الأمثلة العملية على هذه الأنشطة المتعلقة بالدعم الدور الذي يقوم به الاونكتاد بوصفه أمانة تقنية للجنة التنسيق المعنية بترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية ، والتي تنظر في إمكانية ايجاد صلات بين ترتيبات المقاصة القائمة بين مجموعات البلدان النامية ، وقيام

الاونكتاد باعداد دراسة بعنوان " تدابير من أجل تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الأوسع دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية" (٤٦) . وبالإضافة الى ذلك ، نظم الاونكتاد عددا من الزيارات الدراسية قام بها الرؤساء التنفيذيون من بعض مجموعات التكامل الى مجموعات مماثلة في المناطق النامية الأخرى ، واستجابة للاهتمام المتزايد بتبادل الخبرات وتكثيف التعاون فيما بين هذه المجموعات ، عقد الاونكتاد دورتين للفرقة العاملة المعنية بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية . وفي الدورة الثانية للفرقة العاملة ، المعقودة في سنة ١٩٨٢ ، اعتمدت أمانات هذه التجمعات برنامجا شاملا للتعاون بين تجمعات التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية (٤٧) . كما تعتبر خدمة هذه الاجتماعات واعداد الدراسة أمثلة على الأنشطة المباشرة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . وعلى الصعيد الإقليمي ، ترعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر السنوي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات التدريب والبحث الإقليمية .

٩٥ - والولاية المتعلقة بتقديم الدعم لتحقيق التعاون بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية مستمدة بصورة مباشرة من ١٩ قرارا ، كما يلقي هذا الدعم تأييدا أعم في بعض الولايات الأوسع نطاقا . وفي هذا المجال ، تقوم اللجان الإقليمية أيضا بدور هام ، كما أن منظمة الصحة العالمية لديها ولاية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية في برامج البحث والتدريب من أجل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن أمور أخرى . ومن الأمثلة العملية على الأنشطة من هذا النوع وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة / رجال المصارف ، الآنف ذكره ، الذي يوفر محفلا للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات الوطنية للتمويل الإنمائي . ومن بين الأعمال الرئيسية الأخرى التي يضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة ، عند الطلب ، في وضع الترتيبات التعاونية والسياسات المتضافرة في ميدان مصادد الأسماك بطرق مختلفة من بينها برنامج المنظمة لانشاء مناطق اقتصادية خالصة في ظل النظام القانوني الجديد للمحيطات . كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعم التعاون فيما بين البلدان بصورة محددة في مجال التدريب والتعليم المتصلين بالأغذية والزراعة . وعقد في برازافيل في سنة ١٩٨٢ اجتماع لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وهو الاجتماع الذي نظمه مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالتعاون مع حكومة الكونغو ، وأكد على الدور الذي تقوم به مراكز التنسيق الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا وخطته التنفيذية ، الذي أكد ، في جملة أمور ، على دور التعاون فيما بين البلدان النامية . وتندرج في هذه الفئة أنشطة أخرى كثيرة للتعاون التقني على الأوسع الشائبة ودون الإقليمية والإقليمية .

٩٦ - وأخيرا ، فإن خطة عمل بوينس آيرس ، وبرنامجي العمل لمجموعة السبعة والسبعين وحركة بلدان عدم الانحياز ، يؤكدون على استخدام المراكز الوطنية ذات النطاق المتعدد الجنسية بوصفها أداة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي حين أن الدعم المقدم الى المراكز الوطنية ذات النطاق المتعدد

الجنسية ، أو التي تقوم صراحة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ، لم يرد ذكره مباشرة الا في ثلاث ولايات اخرى عدا خطة بوينس ايرس ، فمن الواضح أن هذا الدعم ينظر اليه بوصفه أداة رئيسية للعمل في المستقبل ، كما أن التدابير التي تتخذها المنظومة في هذا الشأن تتمشى بوضوح مع بعض الولايات الأعم . ومن الأمثلة العملية على الأنشطة في هذا المجال ما تقدمه منظمة الأغذية والزراعة من دعم الى رابطة الاسمدة بالهند بوصفه مركز تدريب لمواطني البلدان المجاورة والبلدان الافريقية فيما يتعلق بتوزيع الاسمدة واستعمالها ، وانشاء مراكز لعلم الأحياء المجهرية بوصفها مراكز اقليمية والربط بينها عن طريق شبكة مدعومة من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

خامسا - نتائج وتوصيات

٩٧ - المقصد الرئيسي من هذه الورقة هو التوصية بأنسب اطار تحليلي يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين من أجل تحليل البرامج على نطاق المنظومة الذي يتناول الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . والمفروض أن هذا التحليل للبرامج على نطاق المنظومة يساعد لجنة البرنامج والتنسيق في استعراضها لمدى الاتساق بين الولايات والأنشطة ولأية مشاكل تتعلق بالتداخل أو الازدواج أو عدم كفاية التنسيق بين أنشطة المنظومة . والمفروض كذلك أن تكون لهذا التحليل قيمته في مساعدة مؤسسات المنظومة على الاستجابة الى طلبات الجمعية العامة بتقديم عرض مشترك بين القطاعات للأنشطة التي يضطلع بها على نطاق المنظومة دعما للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد أبان العرض السابق الى حد ما مدى تعقد الموضوع والصعوبات العملية التي تواجه عند تحليل الأنشطة تحليلا مرضيا في مجال متعدد القطاعات والأبعاد كهذا المجال .

ألف - معايير تحديد الأنشطة التي تدرج في التحليل

٩٨ - ان المشكلة الأولى التي يجب مواجهتها هي ايجاد المعايير الصالحة للاستعمال عمليا لتحديد الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والتي ينبغي اعتبارها داعمة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ومن ثم يتعين ادراجها في التحليل . فعلى احدى النهايتين يمكن لأي تعريف واسع ان يشمل أي نشاط يدعم التعاون فيما بين البلدان النامية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تعزيز القدرات الفردية للبلدان النامية وهي القدرات التي يمكن حينئذ استخدامها للتعاون مع غيرها . بيد أن غموض هذا النهج لا يجعلنا نوصي به ، لأنه يمكن أن يؤدي الى أن يشمل التحليل عمليا جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة ومعظم برامجها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى . وعلى النهاية الأخرى فان الاقتصار على ادراج الأنشطة التي يكون هدفها الصريح هو تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو التعاون التقني أو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها سيؤدي على الأرجح الى الاقلال بشكل خطير من قيمة الأعمال التي تضطلع بها المنظومة ، لأن كثيرا من الأنشطة الأخرى قد تكون أيضا ذات صلة . وفي هذا الصدد ، فان احدى النتائج الرئيسية التي يتمخض عنها تحليل ولايات منظومة الأمم المتحدة والمشاكل التي تجابهها في هذا المجال هي أن دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ينطوي على المساعدة على توثيق الصلات المنظمة الهادفة فيما بين البلدان النامية . ولهذا فانه

اعتمادا على تعريف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي قدمته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (انظر الفقرة ٧ ، أعلاه) ، وهو التعريف الذي أكدت فيه على دور المبادرة الأساسي الذي تقوم به البلدان النامية وعلى دور الحفز والدعم الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية ، يقترح استخدام المعايير التالية . وأول هذه المعايير هو تحديد ما اذا كان نشاط معين يساعد بوضوح على اقامة أو تقوية الروابط الرسمية أو غير الرسمية بين البلدان النامية عن طريق وسائل مثل تعزيز القدرات الوطنية أو تشجيع التعاون . وعند ما لا يتوافر هذا الشرط بوضوح في نشاط من الأنشطة ينبغي استخدام القصد الصريح الواضح الى تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو التعاون التقني أو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها كمعيار ثان للاختيار .

باء - العلاقة بين التعاون الاقتصادي فيما
بين البلدان النامية والتعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

٩٩ - كان هناك من أعرب أثناء الاجتماعات المشتركة للجنة والبرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٨ عن القلق ازاء انعدام التمييز الواضح بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها (٤٨) . ولهذا فان احدي المهام الأخرى ينبغي أن تكون معرفة ما اذا كان تحليل الأنشطة في هذا المجال يمكن أن يساعد في توضيح هذا التمييز . وأهمية هذه المهمة يوحى بها التباين في وجهات النظر بين اولئك الذين يؤكدون على الأهمية المفاهيمية والعملية للتمييز وجدوى الابقاء عليه واولئك الذين يشكون في أهمية هذا التمييز . وفي هذا السياق ، على سبيل المثال ، فان مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في القرار ٣٥٥ (د-١٤) المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩ والمتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، ناشد الأمين العام " الغاء التمييز الدقيق للغاية بين التعاون الاقتصادي والتعاون التقني عن طريق اعادة النظر في الجهاز المؤسسي الحالي الذي أنشئ لمعالجة هذين المجالين من مجالات النشاط " (٤٩) .

١٠٠ - ويتمثل أحد أسس ادراك التمييز في طريقة وضع التوجيهات المتعلقة بالسياسات في المجالين . فعلى سبيل المثال ، تركز توصيات خطة عمل بوينس آيرس بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على طرق العمل ، بينما يركز الاهتمام بالنسبة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على المجالات الموضوعية . وأحد الأسباب البديهيّة الأخرى لافتراض وجود تمييز هام بين التعاون

الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها هو
التقسيم المؤسسي بين المجالين كما لوحظ أعلاه .

١٠١ - ومن ناحية أخرى فان التمييز الواضح بين التعاون الاقتصادى فيما بين
البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها قد ينشأ من طريقة عرضهما لا من قضايا
تتعلق بالجوهر الحقيقي ، نظرا لأن طرائق العمل بالنسبة للتعاون التقني فيما
بين البلدان النامية تتصل عموما بقطاع معين أو قطاعات معينة والأنشطة التي
يظطلع بها دعما للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار قطاع معين
تستخدم طرائق مناسبة للعمل . والأهم من هذا ان الأسس الفلسفية للعمل في كل
من التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها مشتق
من ذات النهج الاساسي ازاء قضايا التنمية . ويمثل هذا في الاشارات المشتركة في
ديباجات برامج العمل لمجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز وديباجات قرارات منظومة
الأم المتحدة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الأساسية للسياسات مثل برنامج العمل
المعني باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،
والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وعلاوة على
ذلك ، فان ٢١٣ ولاية من ٤٥٤ ولاية تم تحديدها تشير اما الى التعاون الاقتصادى
فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها معا أو لا تشير الى أيهما
بالتحديد ، ويوجد اتجاه واضح في المحافل الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم
المتحدة الى النظر في التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني
فيما بينها معا . ومنذ فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ زادت نسبة القرارات التي
تتناول الموضوعين كليهما من الثلث الى ما يربو على نصف القرارات . وبالمثل فان
٤٨ ولاية من بين ١٤٨ ولاية تتصل فحسب بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
تشير الى برامج العمل في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
وغيرها من المواد المصدرية ، بينما تشير ٨٤ ولاية لا تتصل الا بالتعاون
الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الى خطة عمل بوينس آيرس وغيرها من المواد
المصدرية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، سلم
في خطة عمل بوينس آيرس بأن الأهداف الأساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان
النامية تدعم أهداف اشكال من التعاون وثيقة الصلة به منها التعاون الاقتصادى
فيما بين البلدان النامية الذى يمثل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة
رئيسية من أدواته . وعلى نفس المنوال أشير في برنامج أروشا الى أن التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية أداة جوهرية في تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين تلك
البلدان . كما يشير برنامج أروشا وبرنامج عمل كراكاس وبرنامج العمل المعني بالتعاون
الاقتصادى المعتمد في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الى خطة عمل بوينس
آيرس وتدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اطار المقترحات والتوصيات
العامة . كما سلم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

بوجود ارتباط وثيق بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بينها واتفقا على أن يقوموا بالبدء في برنامج للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بغية تعزيز علاقاتهما المشتركة .

١.٢ - وبينما يتضح من هذا أنه لا يوجد اختلاف بين أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأهداف التعاون التقني فيما بينها ، يجب التسليم بأن محافل منظومة الأمم المتحدة تنظر في كل من الأمرين على حدة . وبناءً عليه فإن تحليل البرامج على نطاق المنظومة ينبغي أن يحاول تحديد ما إذا كان هناك تمييز وظيفي هام بين تلك الأنشطة التي تنصب على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتلك التي تنصب على التعاون التقني فيما بينها . ولتحقيق هذه الغاية ، يقترح أن يشير تصنيف كل نشاط إلى ما إذا كان هذا النشاط قد حدد أو لم يحدد بوضوح على أنه تعاون اقتصادي فيما بين البلدان النامية أو تعاون تقني فيما بينها .

جيم - الهيكل التصنيفي لتحليل الأنشطة

١.٣ - يقترح ، بغية التمكن من تجميع العناصر المتباينة لأنشطة المنظومة في كل واضح وشامل من أجل التحليل ، أن يصنف محتوى كل نشاط باستخدام فئات شتى متباينة . والعنصران الرئيسيان لهذا التصنيف الهيكلي المقترح هما المجالات الرئيسية والمجالات الفرعية للنشاط المشمول (انظر الفرع رابعا - ألف أعلاه) وطبيعة دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (انظر الفرع رابعا - باء أعلاه) . وكما وضحنا فإن العديد من الأنشطة يمكن أن ينتمي إلى أكثر من فئة واحدة وفي هذه الحالات سيستخدم التصنيف المتعدد .

١.٤ - وسيتمثل بعد آخر من أبعاد الهيكل التصنيفي في وسيلة العمل المستخدمة في تنفيذ كل نشاط . وستختار هذه من قائمة مفصلة تشمل الأنشطة من قبيل الاجتماعات والتقارير والمنشورات وتبادل المعلومات والبحث والتدريب والتشريع النموذجي والتنسيق والتعاون التقني والمساعدة المالية .

١.٥ - وكما لوحظ فإن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أمر متعدد الأبعاد والتخصصات . وهكذا فإن من المهم معرفة النمط الفعلي للأنشطة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة . ويقترح ، في هذا السياق ، أولاً أن يوضح بالنسبة لكل نشاط ما إذا كان ثنائياً أو متعدد الأطراف ثم ما إذا كان نشاطاً يتم داخل منطقة واحدة أو نشاطاً إقليمياً أو عالمياً النطاق .

١.٦ - وقد تم التسليم بصورة متكررة في بيانات السياسة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بالحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان

النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية . ومن الممكن في هذا السياق أن يشار ، على سبيل المثال ، الى كل من خطة عمل بومينس آيرس وبرنامج عمل كراكاس . ويقترح تحديد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والرامية الى تحقيق فائدة محددة لواحد أو أكثر من البلدان الداخلة في هذه الفئات أو ، بالنسبة للبرامج العادية ، تحديد الأنشطة التي يكون هدفها الصريح هو مساعدة واحدة أو أكثر من هذه المجموعات من البلدان .

١٠٧- ويبدو في معظم الأحيان أن الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمتصلة بالتعاون الاقتصادي والتقني عبارة عن عناصر من الأنشطة ذات التركيبة الأعم . وبينما توجد حالات عديدة تركز الأنشطة فيها تماما للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية فإن معظم الأنشطة لا تتناولها الا كجزء من نطاقها . ونوعا النشاط مختلفان الى حد ما ، ويقترح أن يعد التحليل بطريقة تميز بينهما بوضوح وتحدد المدى الذي يختلفان فيه من حيث النهج .

١٠٨- ويقترح ، علاوة على ذلك ، ان تتضمن المعلومات المجمعمة عن كل نشاط أمورا من قبيل التكلفة المقدرة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ و ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ومصدر التمويل وطبيعة التعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الموجودة خارجها في تنفيذه . والمستوى الأساسي للإبلاغ عن نفقات البرامج في منظومة الأمم المتحدة هو البرنامج الفرعي . ويقترح كما حدث في معظم ما سبق من عمليات تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، أن يستخدم البرنامج الفرعي بوصفه الوحدة الأساسية لتحليل الأنشطة البرنامجية باستثناء البرامج الفرعية المكرسة كلية أو أساسا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والتي ستحلل على مستوى العنصر البرنامجي . ويقترح أن يكون مستوى المشروع هو الوحدة الأساسية للتحليل بالنسبة للأنشطة التنفيذية .

هواشئ

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38 ، الفقرة (٣٨) .
- (٢) A/38/38 (الجزء الأول) ، الفقرة ١٩ (هـ) ، وسيصدر هذا الجزء فيما بعد بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) .
- (٣) أنظر : A/36/333 و Corr.1 ، المرفق .
- (٤) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (ج - ٢٥) .
- (٥) قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (ج - ٦) .
- (٦) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (ج - ٦) .
- (٧) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (ج - ٢٩) .
- (٨) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ .
- (٩) أنظر : A/38/132 و Corr.1 و 2 ، المرفق ، الفقرة ١١٠ .
- (١٠) انظر على سبيل المثال : قرار الجمعية العامة ١١٩/٣١ .
- (١١) أنظر : المقرر ٩/٢ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39) ، المرفق الأول) ؛ والمقرر ٣١/٨١ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) المرفق الأول .
- (١٢) أنظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10 و Cortindum) المرفق الخامس ، المرفق الأول ، القرار ١ .
- (١٣) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، أنظر : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة عشرة ، الجزء الثاني ، المرفقات ، الوثيقة TD/B/628 .
- (١٤) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

- (١٥) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (بونينس ايريس) ، من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.78.II.A.11 و Corrigenum) ، الفصل الأول .
- (١٦) A/38/132 و Corr.1 و 2 ، المرفق ، الفقرة ١١٠ .
- (١٧) أنظر : A/10112 ، الفصل الرابع .
- (١٨) أنظر : أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.76.II.D.10 و Corrigenum) ، الجزء الاول ، الفرع ألف .
- (١٩) أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/31/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .
- (٢٠) ID/CONF.4/22 و Corr.1 ، الفصل السادس .
- (٢١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، من ١٠ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.81.I.24) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .
- (٢٢) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .
- (٢٣) أنظر : TD/325 ، الجزء الاول ، الفرع الف ، القرار ١٣٩ (د-٦) ؛ وسيصدر هذا الجزء ضمن اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.83.II.D.6) .
- (٢٤) DP/69 .
- (٢٥) أنظر : DP/RP/21 ، الفقرات من ٢٨ الى ٣٢ .
- (٢٦) أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev.1) ، المقرر ٤٢/١٩٨٠ .
- (٢٧) تقرير مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم السبيع E.79.I.21 و Corrigena.) ، الفصل السابع .

(٢٨) انظر ما كتبه ج . ر . ماثياسون ، وهو الفصل السادس عشر من الكتاب الذي حرره ريتشارد ميريت ، وعنوانه Communication in International Politics (Urbana, University of Illinois Press, 1972) ، الصفحتان ٣٩٦ و ٣٩٧ من النص الانكليزي .

(٢٩) على سبيل المثال ، قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
٣١٦ (ج-١٥) و ٣٥٤ (ج-١٦) و ٣٦٣ (ج-١٧) و ٣٨٧ (ج-١٨) و ٤٣٨ (ج-١٩) و ٤٣٩ (ج-١٩) .

(٣٠) أنظر : A/S-11/14 .

(٣١) التوصية الخاصة بالتدريب المهني (للبالغين) ، ١٩٥٠ (رقم ٨٨)
(أنظر : اتفاقيات وتوصيات العمل الدولي ، ١٩١٩-١٩٨١) جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٢) .

(٣٢) انظر : كتيب قرارات ومقررات جمعية الصحة العالمية والمكتب التنفيذي ، المجلد الثاني ، الطبعة الرابعة (١٩٧٣-١٩٨٢) (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨٣) .

(٣٣) انظر : الرعاية الصحية الأولية : تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية ، آلمانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٨) .

(٣٤) انظر : وثائق مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة ١٩٧٩ ، المجلد ٣ (برن) ، المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي ، ١٩٨٠) ، الفقرة ٩٢٥ .

(٣٥) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39) ، المرفق الأول .

(٣٦) انظر : TD/325 ، الجزء الأول ، الفرع ألف ؛ سيصدر ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.83.II.D.6) .

(٣٧) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣٨) انظر TD/325 ، الجزء الأول ، الفرع ألف ؛ سيصدر ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.83.II.D.6) .

- (٣٩) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/652) ، المرفق الاول .
- (٤٠) انظر : TD/B/974 ، المرفق الاول ؛ سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/974) .
- (٤١) للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر : تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٣ (UNCTAD/TDR/3) (الجزء الثاني) ؛ سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيوع .
- (٤٢) انظر : TD/325 ، الجزء الاول ، الفرع الف ؛ الذي سيصدر ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.D.6) .
- (٤٣) المرجع نفسه .
- (٤٤) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.I4)
- (٤٥) الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ ، سلسلة "الصحة للجميع" ، رقم ٣ (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨١) وتوصياته .
- (٤٦) UNCTAD/ST/ECDC/17
- (٤٧) TD/B/C.7/55 ، الجزء الثاني .
- (٤٨) أنظر : E/1978/93
- (٤٩) أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ١٥ (E/1979/50 و Corrigenum) ، الجزء الثاني ، الفرع دال .
